الحدث

دخلت الصواريخ فرط الصوتية، أمس الاحد، معادلة الحرب في إطار ما تقوم به «جبهة الاسناد» لغزة من عمليات عسكرية ضد إسرائيل، حيث اطلق الحوثيون من اليمن صاروخاً باليستياً فرط صوتي، للمرة الاولى، استهدف تل ابيب، في إطار ما سموه المرحلة الخامسة، واثار بلبلة في اوساطها، وسط تساؤلات حول اسباب فشل اعتراضه

صاروخ حوثي في تل أبيب

الصواريخ فرط الصوتية تدخل معادلة الحرب

عمليات إطفاء في اللد بعد انفجار الصاروخ الحوثي، أمس (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

جدال المعارضة التونسية

وليد التليلي

لا ينتهي الجدال أبداً في صفوف المعارضة التونسية في كل المراحل والظروف، حتى التي تحتّم عليها التنازل والقفز فوق الخلافات، ولو مرحلياً، ومهما بلغت قيمة الخسارات التي تتكبدها، ومهما كان موضوع الخلاف، وحتى لو كانت أحياناً متفقة، بكل مكوناتها، على تشخيص الوضع وأسبابه وكيفية الخروج منه. وعاد هذا الجدال منذ تأسيس الشبكة التونسية للحقوق والحريات قبل أسبوعين تقريباً، وخروجها يوم الجمعة الماضي في مسيرة شعبية وسط العاصمة تونس تنادي بالحرية والكرامة. كانت مسيرة ناجحة بكل المقاييس، حرّكت المياه الراكدة وأبلغت رسائل واضحة رافضة الأمر الواقع الذي تريد هيئة الانتخابات والسلطة فرضه على الجميع، من خلال نسج مسار انتخابي يفتقر إلى أبسط شروط التنافس النزيه وتكافؤ الفرص.

لم تكن المسيرة مختلفة في شيء عن مسيرات جبهة الخلاص. كانت ترفع نفس الشعارات وتنادي بنفس المطالب، ولكن الخلافات بين مكونات الطرفين كانت واضحة في ما جرى تداوله من نقاشات على صفحات «فيسبوك». والحقيقة أن بعض أنصار الشبكة لَمحوا منذ تأسيسها إلى عدم رغبتهم في وجود المكونات الإسلامية بينهم. وردّ عليهم الآخرون بأن هذه الديمقراطية التي تنادي بها الشبكة انتقائية، وأن الشبكة لا تدافع إلا عن شبيهها، وأن استفاقتهم متأخرة جداً، بعد أن هلّل البعض للديكتاتورية عندما كانوا هم في الشارع منذ سنوات يدافعون عن التجربة الموؤودة.

أصوات كثيرة قالت إنه ليس بالضرورة أن تتوحد كل المعارضة، وإن كل رافد بإمكانه أن يناضل في مساره الخاص بقطع النظر عن مسار منافسيه. ولكن ما قد يغفل عنه هؤلاء أن هذه الأصوات المتفرقة تبقى ضعيفة، وأنه يمكن لهذه الأصوات المتنافرة أن تلتقي مرحلياً على قاعدة الأدنى المشترك. ولكن هذا لن يكون، لأن ما قتل التجربة التونسية هو بالضبط هذه الخلافات الأيديولوجية بين هؤلاء، من الطرفين. من سجنه، وجّه المرشح الرئاسي المعتقل، العياشي زمال، رسالة إلى التونسيين، قال فيها: «ربما استطعوا أن يمنعوا صوتي أن يصل إليكم، ولكن لن يستطيعوا أبداً أن يمنعوا أصوات إرادة التغيير التي انطلقت ولن تتوقف». يتوهّم زمال أن هؤلاء يمكن أن يجتمعوا عليه وحوله، برغم أن أغلبهم يُسرّ أنه الأقرب للمعارضة، ولكن برغم اتفاقهم، فلن يتوافقوا، لأن مرض العمى الأيديولوجي استفحل.

حيفا، القاهرة ـ العربي الجديد

في تطور لافت، جاء غداة تهديدات إسرائيلية جديدة بشنّ حرب على لبنان، فيما وضعه الحوثيون في إطار دخول «جبهة الإسناد» لغزة «المرحلة الخامسة»، أطلقت الجماعة في اليمن، صاروخاً استهدف وسط إسرائيل في منطقة تل أبيب الكبرى، وأعلنت أنه فرط صوتي، و«بتقنيات متطورة»، بحسب زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، فيما توعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالردّ. وأثار الصاروخ، بلبلة في الداخل الإسرائيلي وفي إعلامه، لاسيما مع إعلان جيش الاحتلال، أنه يحقّق في مسألة اعتراضه، أو فشلها، أو اعتراضه «جزئياً»، مع ما طرحه ذلك من أسئلة حول قدرات الاعتراض الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، وكيفية تمكن صاروخ الحوثيين، من الإفلات منها، والرسائل المرجوة من إطلاقه من قبل ما يُعرف بـ«محور المقاومة»، علماً أن حكومة الاحتلال وجّهت سهامها مجدداً إلى إيران، بالوقوف وراء ذلك.

وشهد وسط إسرائيل، ومنطقة تل أبيب، صباح أمس، حالة من الهلع، إثر استهداف بصاروخ باليستي، رجّح على الفور إطلاقه من اليمن، وأعلن الحوثيون لاحقاً المسؤولية عن إطلاقه. وأدّى وصول الصاروخ إلى منطقة تل أبيب، إلى تفعيل صافرات الإنذار، وإظهار صور على مواقع التواصل الاجتماعي، فرار سكّان إلى الملاجئ، وهو ما أدّى إلى إصابات، بحسب إعلام الاحتلال، علماً أن انفجار الصاروخ، الذي رجّح جيش الاحتلال أنه «انفجر في الجو»، خلّف أضراراً مادية في محطة قطار قرب مدينة موديعين وحريقاً قرب الباب. وبحسب إعلام الاحتلال، فإن الدفاعات الجوية الإسرائيلية استخدمت أنظمة «حيتس» و«القبة الحديدية» و«مقلاع داود»، لكن لم يتضح سبب عدم اعتراض الصاروخ في الوقت المناسب.

وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان، إن التحقيق الأولي كشف أن الصاروخ الذي أطلقه الحوثيون تحطم في الجو، مضيفاً أنه جرت محاولات اعتراض عدة من منظومتي حيتس والقبة الحديدية وما زالت نتائجها قيد المراجعة. وتحدث جيش الاحتلال عن سقوط شظايا الصاروخ الذي أطلق من اليمن بعد اعتراضه في مناطق مفتوحة وداخل محطة قطارات موديعين، كما لفت إلى أن قوات الإطفاء عملت على إخماد حريق اندلع في منطقة مفتوحة قريبة من بلدة كفر دانيال، فضلاً عن سقوط شظاياه قرب مطار بن غوريون، وأعلن أنه لا يوجد أي تغيير في تعليمات الجبهة الداخلية.

من جهتها، ذكرت صحيفة هآرتس أن جيش الاحتلال يفحص ما إذا كانت عملية الاعتراض «ناجحة»، فيما قالت القناة 12 الإسرائيلية إنه تم اعتراض الصاروخ في الجو بواسطة نظام «حيتس»، لكن تم إطلاق صواريخ أخرى من «القبة الحديدية» لاعتراض شظايا الصاروخ التي سقطت على مناطق عدة، ما أدى إلى سماع دوي انفجارات وسط الأراضي المحتلة. ولفتت إلى أن أنظمة الدفاع المتعددة الطبقات، تهدف إلى اعتراض الصواريخ الباليستية ومنع أضرارها الكبيرة. وأشارت القناة إلى أن هجوم الحوثيين جاء في سياق التهديدات التي أطلقوها كرد على الاستهداف الإسرائيلي لميناء الحديدة في يوليو/تموز الماضي، وأضافت أن الصاروخ تسبب في إدخال مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الملاجئ. وأشارت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن الدفاعات الجوية لجيش الاحتلال أطلقت أكثر من 20 صاروخاً من منظومتي «حيتس» و«مقلاع داود»، ولم تستطع إسقاط الصاروخ. بدورها، ذكرت إذاعة جيش الاحتلال أن سلاح الجو يحقق في احتمالات أن صاروخ الاعتراض من منظومة «حيتس» الذي أطلق نحو الصاروخ اليمني «قد أصابه جزئياً». وبحسب موقع «والا»، فإنه عادة ما تتم مراقبة الصاروخ عبر أنظمة إنذار ورادار عدة، منها الرادارات الإسرائيلية والأميركية في المنطقة، لكن لم يتم التأكد ما إذا كان الصاروخ قد تم اكتشافه واعتراضه في الوقت المناسب.

وقارن المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، بين الهجوم الحوثي أمس، وبين الهجوم الإيراني على إسرائيل في إبريل/نيسان الماضي، متسائلاً ما إذا كان الصاروخ الحوثي الذي أطلق اليمن، يحتوي على رأس حربي مشابه للرؤوس الحربية في صواريخ عماد الإيرانية التي أصابت في إبريل الماضي قاعدة نيفاتيم.

وكانت جماعة الحوثيين في اليمن، قد أطلقت في يوليو/تموز الماضي مسيّرة بعيدة المدى استهدفت تل أبيب ما أسفر عن مقتل إسرائيلي وإصابة 4 آخرين. وردّت إسرائيل بشن ضربة جوية استهدفت ميناء الحديدة اليمني، ما أدى إلى سقوط 3 قتلى، وإصابة العشرات. وتوعدت الجماعة بـ«رد مؤثر»، وأعلنت تل أبيب «منطقة غير آمنة». وقال زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في أغسطس/آب الماضي، أن الرد تأخر «لأسباب تكتيكية بحتة».

وبحسب إعلام الاحتلال، فإن مدى الصاروخ الذي أطلقه الحوثيون أمس، يصل إلى ألفي كيلومتر، ما يجعله قادراً على الوصول إلى إسرائيل من شمال اليمن في غضون 12 إلى 15 دقيقة. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، يشنّ الحوثيون عشرات الهجمات بالصواريخ والمسيّرات على سفن تجارية في البحر الأحمر يعتبرون أنها مرتبطة بإسرائيل، وذلك للضغط من أجل وقف العدوان على غزة، بحسب إعلاناتهم الرسمية. وخلال الأشهر الماضية، أعلنت الجماعة مرات عدة استهداف مدينة إيلات وميناائها في الأراضي المحتلة.

وأكد الحوثيون أمس، في بيان أعلنه المتحدث باسم قواتهم المسلحة، يحيى سريع، «تنفيذ عملية عسكرية نوعية استهدفت هدفاً عسكرياً للعدو الإسرائيلي في منطقة يافا في فلسطين المحتلة، في إطار المرحلة الخامسة من التصعيد». ولم يذكر البيان أن العملية جاءت رداً على هجوم الحديدة. وأوضح سريع، بحسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بنسختها الحوثية، أن «القوة الصاروخية نفذت العملية بصاروخ باليستي جديد فرط صوتي نجح بعون الله في الوصول إلى هدفه وأخفقت دفاعات العدو في اعتراضه بشكل تام». وأشار إلى أن الصاروخ «قطع مسافة تقدر بـ2040 كيلومتراً في غضون 11 دقيقة ونصف الدقيقة، وتسبب في حالة من الخوف والهلع في أوساط الصهاينة، حيث توجه أكثر من مليوني صهيوني إلى الملاجئ وذلك للمرة الأولى في تاريخ العدو الإسرائيلي». وذكر البيان أن العملية «جاءت في إطار المرحلة الخامسة وتتويجاً لجهود أبطال القوة الصاروخية الذين بذلوا جهوداً جبّارة في تطوير التقنية الصاروخية»، مؤكداً أن «عوائق الجغرافيا والعدوان الأميركي البريطاني ومنظومات الرصد والتجسس والتصدي لن تمنع اليمن من تأدية واجبه الديني والأخلاقي والإنساني انتصاراً للشعب الفلسطيني». وقال بيان القوات المسلحة التابعة للحوثيين: «على العدو الإسرائيلي أن يتوقع المزيد من الضربات والعمليات النوعية القادمة، ونحن على أعتاب الذكرى الأولى لعملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول المباركة، منها الرد على عدوانه الإجرامي على مدينة الحديدة، ومواصلة عمليات الإسناد للشعب الفلسطيني المظلوم». وفي كلمة متلفزة له، قال زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي إن العملية «تم تنفيذها بصاروخ ذات تقنية عالية تجاوز منظومات العدو وتأتي في إطار المرحلة الخامسة من التصعيد»، مؤكداً أن الجماعة ستواصل «استهداف الملاحة المرتبطة بالعدو الإسرائيلي»، وأن عملياتها «مستمرة طالما استمر الحصار والعدوان على غزة والقادم أعظم».

من جهته، لوّح رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بالرد، وقال خلال جلسة للحكومة إن «إسرائيل سترد بقوة على الهجمات التي تستهدفها»، مهدداً بأن الحوثيين «سيدفعون ثمناً باهظاً» بعد إطلاق الصاروخ. كما قال إن إسرائيل تواجه «محور الشر الإيراني»، مضيفاً: «نحن في معركة متعددة الجبهات ضد محور الشر الإيراني الذي يسعى إلى تدميرنا. هذا الصباح (أمس)، أطلق الحوثيون صاروخ أرض - أرض من اليمن باتجاه أراضينا. من يحتاج إلى تذكير بهذا الأمر، فليتفضل بزيارة ميناء الحديدة. كل من يهاجمنا لن يفلت من عقابنا».

من جهتها، أكدت المقاومة الفلسطينية، أن الرسالة الحوثية تعني أن لا مكان آمناً في إسرائيل طالما العدوان مستمر على غزة. ورأت حركة حماس أن الضربة الصاروخية الحوثية «رد طبيعي على عدوان الكيان على شعبنا، وعلى اليمن والمنطقة». وأكدت أن «العدو الصهيوني لن يحظى بالأمن ما لم يتوقف عدوانه الوحشي على شعبنا في قطاع غزة». بدوره، أشاد المتحدث العسكري باسم كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، أبو عبيدة، بالعملية «النوعية» للحوثيين، معتبراً أن «طبيعة السلاح المستخدم في العملية ونوعية الهدف الذي استهدفته وغيرها من التفاصيل تشكل نقلة نوعية سيكون لها مفاعيل مهمة في مسار ومآلات معركة طوفان الأقصى». وأضاف أن «الكيان الصهيوني الذي لا زال غارقاً في وحل غزة، والذي يفشل اليوم هو وحلفاؤه في إحباط أو اعتراض صاروخ واحد، لهو أعجز من أن يوسع الحرب في جبهات جديدة سيتلقى منها آلاف الصواريخ والكثير من المفاجآت، وإن خطوة غبية كهذه ستعني أن نتنياهو يقود كيانه المتهرئ نحو كارثة محققة».

ورأى القيادي في حماس، باسم نعيم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن عملية القوات المسلحة اليمنية بقصف تل أبيب هي «نتيجة طبيعية لما يقوم به الكيان الإسرائيلي من استباحة للمنطقة وتجاوز كل الحدود». وأضاف أن «ما جرى رسالة إلى كل جهة معنية بالأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، مفادها أن استمرار هذه الحرب المجنونة سيزعزع المنطقة». كما أكدت حركة «الجهاد الإسلامي» أن عملية اليمن «فاقمت أزمات العدو وأظهرت ضعفه». واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن «الرسالة اليمنية واضحة ولا لبس فيها وتدعو إلى وقف العدوان على غزة فوراً».

هدف في حيفا

أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق»، أمس الاحد، أنها قصفت «هدفاً في حيفا بالطيران المسيّر»، مؤكدة استمرار عملياتها «بوتيرة متصاعدة»، في إشارة الى العمليات التي تنفذها ضد الاحتلال الاسرائيلي دعما لغزة. و«المقاومة الاسلامية في العراق»، هو مسمى اطلقته فصائل عراقية عدة مدعومة من إيران، وقالت إنها انضوت في اطارها، بعد 7 اكتوبر/تشرين الاول الماضي، لدعم الفلسطينيين والضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على غزة.

مدى الصاروخ الذي اطلقه الحوثيون يصل إلى الفي كيلومتر

نتنياهو: من عليه أن يعرف ردّنا، فلينظر إلى ميناء الحديدة

متابعة

جمود في مفاوضات غزة بين حماس والاحتلال

الدوحة ـ ضياء الكحلوت
غزة ـ العربي الجديد

في الوقت الذي لا يزال فيه الجمود يسيطر على المفاوضات لوقف العدوان على قطاع غزة، كشفت مصادر فلسطينية مواكبة لملف المفاوضات لـ«العربي الجديد» أن «هناك فجوة حقيقية بين ما تريده «حماس» وما يريده (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو، وهذا ما يعطل الوصول إلى اتفاق»، فيما أقر رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي هرتسي هليفي بأنه لا يعرف متى تنتهي الحرب، محذراً من أن عملية استعادة المحتجزين في القطاع ستصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت.

وأكدت مصادر فلسطينية مواكبة لملف المفاوضات، لـ«العربي الجديد»، أمس الأحد، أنّ الوسيطين القطري والمصري يحاولان مع الولايات المتحدة الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من أجل العودة إلى مسار التفاوض، للوصول إلى اتفاق ينهي حرب غزة ويعيد المحتجزين الإسرائيليين، مقابل أسرى فلسطينيين. وقالت المصادر، التي فضّلت عدم ذكر أسمائها، إنّ المفاوضات «غير فعالة» منذ أسابيع، وإنّ «الجميع بات مقتنعاً بأنّ نتنياهو لا يريد من المفاوضات الوصول إلى اتفاق، لذلك تسعى كل من الودحة والقاهرة للضغط على الإدارة الأميركية من أجل الضغط على نتنياهو للعودة إلى التفاوض وتنفيذ متطلبات الوصول إلى الصفقة». وذكرت المصادر أنّ «هناك فجوة حقيقية بين ما تريده حماس وما يريده نتنياهو، وهذا ما يعطل الوصول إلى اتفاق»، إضافة إلى ذلك، «الجميع يلمس تغيّرات في موقف نتنياهو بين اللحظة والأخرى». وأكد القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، لوكالة فرانس برس، في إسطنبول، أمس الأحد، أنّ الحركة لا تزال تحتفظ بـ«قدرة عالية» على الاستمرار في الحرب مع إسرائيل. وقال حمدان إنّ «قدرة المقاومة على الاستمرار عالية وستتواصل»، مضيفاً: «هناك شهداء وهناك تضحيات، لكن بالمقابل حصل تراكم في الخبرات وحصل تجنيد لأجيال جديدة في المقاومة». وأكد أن الحركة تريد «حكماً فلسطينياً مشتركاً» لقطاع غزة بعد انتهاء العدوان. وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، خلال استقباله بالعاصمة عمان نظيره الجورجي إيليا داركاشفيلي، أمس الأحد، إن حماية المنطقة «من الانزلاق نحو حرب إقليمية» مرهونة بوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ونقل بيان لوزارة الخارجية الأردنية عن الصفدي قوله إن «وقف العدوان (الإسرائيلي) على غزة والتصعيد ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة هو الخطوة الأولى لحماية الإقليم من الانزلاق نحو حرب إقليمية».

وأبلغ رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي هرتسي هليفي عائلات المحتجزين في قطاع غزة، مساء أول من أمس السبت، أن عملية إعادة الأسرى ستصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت، جاء ذلك خلال لقاء وصفته القناة 12 العبرية الخاصة بما كان «عاصفا». وقال هليفي، لممثلين عن تلك العائلات، إن «إعادة الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين) من غزة ستصبح أكثر تعقيداً مع مرور الوقت». وأشار إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يواجه مخاطر كبيرة في سبيل جمع المعلومات الاستخبارية حول المحتجزين في غزة، مؤكداً أنه «ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع حماس بشأن الرهائن، فإننا سنبذل قصارى جهدنا لإعادة أكبر عدد ممكن منهم». وفي ما يتعلق بموعد نهاية الحرب على غزة، قال هليفي لممثلي عائلات المحتجزين إنه «لا يعرف متى ستنتهي»، مضيفاً أنّ «الجيش الإسرائيلي ليس قريباً من تحقيق ذلك». من جهتها، أعربت عائلات المحتجزين لهليفي عن مخاوفها من أن يؤدي الضغط العسكري في غزة إلى مقتل ذويهم، وفق القناة 12. وقال ممثلون عنها إنهم يخشون عودة أبنائهم أمواتاً، كما حدث مع المحتجزين الستة الذين انتُشلت جثامينهم أخيراً. ومطلع الشهر الحالي، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي عثوره على ستة من جثث المحتجزين داخل نفق في محافظة رفح جنوبي غزة. وتعقيباً على ذلك، أكدت «حماس»، في بيان، أن هؤلاء المحتجزين «قتلوا بقصف صهيوني، وعلى بايدن، إن كان حريصاً على حياتهم، أن يوقف دعمه للعدو ويضغط عليه لإنهاء عدوانه فوراً على غزة. ورجح الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، «إلى حد كبير» مقتل ثلاثة محتجزين في القطاع في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في غارة جوية. وقال في بيان: «بحسب نتائج التحقيق، هناك احتمال كبير أن يكون الثلاثة قد قتلوا إثر غارة جوية شنها الجيش في 10 نوفمبر» الماضي. واستعادت إسرائيل رفات الجنديين ثيو بيزر وروون شيرمان والفرنسي الإسرائيلي إيليا توليدانو، في ديسمبر، من قطاع غزة.

هرتسي هليفي: إعادة الرهائن تتعقد أكثر مع مرور الوقت

على الأرض في قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال حرب الإبادة لليوم الـ345 على التوالي. وذكرت وسائل إعلام فلسطينية أن طائرات الاحتلال قصفت، فجر أمس الأحد، منزلاً في محيط مستشفى اليمن السعيد بمخيم جباليا شمالي قطاع غزة. واستهدف الاحتلال مركز إيواء مدرسة غازي الشوا في مدينة بيت حانون شمالي قطاع غزة. واستشهد فلسطينيون، وأفادت وسائل إعلام فلسطينية بسقوط خمسة شهداء جراء القصف الاحتلال مجموعة مواطنين في شارع صلاح الدين بين الزيتون، جنوب شرقي مدينة غزة، شمالي القطاع. وسقط أربعة شهداء في قصف طائرات الاحتلال منزلاً في حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة. وقالت وزارة الصحة في غزة إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الـ24 ساعة الماضية ثلاث مجازر عن العائلات في القطاع، وصل منها إلى المستشفيات 24 شهيداً و57 مصاباً، ما يرفع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 41 ألفاً و206 شهداء و95 ألفاً و337 مصاباً منذ السابع من أكتوبر.

رصد

«هآرتس»: تجنيد طالبي لجوء مقابل وعود بإقامات

القدس المحتلة ـ العربي الجديد

كشفت صحيفة هآرتس، وفقاً لروايات شخصية تحدثت للصحيفة، عن استغلال مسؤولين في الأمن الإسرائيلي طالبي اللجوء الأفارقة حيث يُعرض عليهم المشاركة في العدوان على قطاع غزة، والمخاطرة بحياتهم، مقابل حافز الحصول على إقامة دائمة في إسرائيل. وهذا المشروع يُنفّذ، وفقاً للصحيفة، بطريقة منظمة، وبتوجيه من المستشارين القانونيين للمؤسسة الأمنية. ولفتت الصحيفة، أمس الأحد، إلى أنّ الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بتجنيد طالبي اللجوء الأفارقة لم يجر تناولها حتى الآن، مشيرة إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تمنح أي طالب لجوء ساهم في الحرب صفة رسمية. ويعيش في إسرائيل حالياً وفقاً لـ«هآرتس» نحو 30 ألف طالب لجوء أفريقي، أغلبهم من الشباب. وهناك نحو 3500 منهم مواطنون سودانيون حصلوا على تصريح مؤقت من المحكمة لأن الدولة لم تعالج طلباتهم ولم تبت فيها. وخلال عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قُتل ثلاثة من طالبي اللجوء السودانيين وأفادت وسائل إعلام فلسطينية بسقوط خمسة شهداء جراء قصف الاحتلال مجموعة مواطنين في شارع صلاح الدين بين الزيتون، جنوب شرقي مدينة غزة، شمالي القطاع. وسقط أربعة شهداء في قصف طائرات الاحتلال منزلاً في حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة. وقالت وزارة الصحة في غزة إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الـ24 ساعة الماضية ثلاث مجازر عن العائلات في القطاع، وصل منها إلى المستشفيات 24 شهيداً و57 مصاباً، ما يرفع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 41 ألفاً و206 شهداء و95 ألفاً و337 مصاباً منذ السابع من أكتوبر.

لاجئون سودانيون في تل أبيب، أكتوبر 2020 (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

المؤقت الذي يحمله معظم الحقوق الممنوحة للإسرائيليين، لكن يجب تجديده دورياً من خلال سلطة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية، ولا يضمن له الإقامة الدائمة. وفي الماضي، أراد التجنيد في الجيش، مثل عدد من طالبي اللجوء الذين برون في الجيش أفضل طريقة للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، حسب «هآرتس». وفي أحد الأشهر الأولى للعدوان على غزة، تلقى «أ» اتصالاً هاتفياً من شخص قال إنه ضابط شرطة وطلب منه التوجه فوراً إلى إحدى المؤسسات الأمنية، من دون تقديم أي تفسير. وأشار الفتى إلى أنه عندما وصل إلى هناك أدرك أنه جاء للقاء «رجال الأمن»، كما كان يسميهم. وقال الفتى لصحيفة هآرتس: «أخبروني أنهم يبحثون عن أشخاص مميزين للانضمام إلى الجيش، وأخبروني أن هذه حرب حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل». كان هذا أول لقاء من سلسلة لقاءات مع رجل قدّم نفسه على أنه مسؤول أمني يجنّد طالبي اللجوء لجيش الاحتلال، واستمرت الاجتماعات على مدار أسبوعين تقريباً وانتهت عندما قرر «أ» عدم التجنيد، حسب ما تنقل الصحيفة عن الفتى المهاجر.

مرة أخرى التقى المسؤول الإسرائيلي الفتى الأفريقي، «هذه المرة في مكان عام. أعطاه الرجل 1000 شيكل (نحو 270 دولاراً) نقداً لتغطية أيام عمله الضائعة بسبب الاجتماعات. أخبره أنه سيتكون هناك فترة تدريب لمدة أسبوعين إذا جُنّد، للانضمام إلى طالبي اللجوء الآخرين. ووعده أيضاً بأن الأجر الذي سيحصل عليه مقابل الخدمة العسكرية سيكون مماثلاً لما حصل عليه في وظيفته». وهنا سأل الفتى، بحسب الصحيفة، المسؤول: «أخبرني أنه إذا ذهبت بهذه الطريقة، يمكنك الحصول على وثائق من دولة إسرائيل. طلب مني أن أرسل له صورة من بطاقة هويتي وقال إنه سيهتم بهذه الأشياء». وقال الفتى إنه بعد تحديد موعد التجنيد، بدا يفكر في الأمر مرة أخرى. «أردت الذهاب، وكنت جاداً للغاية في الأمر، ولكن بعد ذلك فكرت: أسبوعان فقط من التدريب ثم المشاركة في المجهود الحربي؟ لم أمس سلاحاً في حياتي قط». وقبل وقت قصير من بدء تدريبه، أخبر «أ» جهة اتصاله أنه غيّر رأيه. وقال، حسب ما تنقل عنه «هآرتس»، إن الرجل كان غاضباً. مضيفاً: «قال إنه كان يتوقع شيئاً مختلفاً مني»، لكنه لم يغلق الباب تماماً أمام الاحتمال. قال: دعنا نواصل الحديث، وإذا كنت تريد، يمكنك الانضمام لاحقاً».

ونقلت «هآرتس» عن مصادر أمنية، أن إسرائيل استعانت بطالبي اللجوء في مهام خطرة بعمليات عدة، بعضها نُشر إعلامياً. وعلمت الصحيفة أن بعض الأشخاص الذين انخرطوا في عملية تجنيد طالبي اللجوء اعترضوا عليها، مؤكدين أن هذه الخطوة تعتبر استغلالاً لمن فروا من بلدانهم بسبب الحروب، ومع ذلك، وفقاً لتلك المصادر، أسكتت هذه الأصوات. وقال أحد المصادر: «إن هذه مسألة إشكالية للغاية. إن مشاركة رجال القانون لا تعفي أحداً من التزام التفكير في القيم التي نسعى للعيش بها في إسرائيل». وكشفت مصادر تحدثت لصحيفة هآرتس عن أنه في بعض الحالات نُظر في منح وضع قانوني لطالبي اللجوء الذين شاركوا في العمليات العسكرية، إلا أنه لم تحصل تسوية الوضع القانوني لأي منهم حتى الآن. في المقابل، طلبت الأجهزة الأمنية منح وضع قانوني لآخرين شاركوا في القتال. وعلمت الصحيفة أن وزارة الداخلية بحثت إمكانية تجنيد أطفال طالبي اللجوء الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الإسرائيلية في الجيش.

عجز إسرائيلي وأميركي

قال المتحدث باسم تحالف الأحزاب المناهضة للعدوان، عارف العامري، إن «هم محاور العملية انها تدشين للمرحلة التصعيدية الخامسة»، مضيفا ان «العملية ليست ردا على استهداف خزانات النفط في الحديدة، ولكنها نصرة للشعب الفلسطيني». وأشار العامري، في بيان، الى ان «قدرات محور المقاومة تتصاعد، بينما لا يستطيع الكيان الغاصب حماية مستوطنيه وكذا عجز الادارة الاميركية والنظام البريطاني الدفاع عنه».

تحرير عراقي خُطف في سورية

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أمس الأحد، إطلاق سراح أبو الحسن حميد مساعد، المواطن العراقي المختطف في سورية منذ عدة أسابيع، بتعاون وجهود بذلتها لبنان والحكومة السورية. وجاء في بيان الخارجية أن «مساعد اختطف قبل ثلاثة أسابيع في منطقة البياضة بريف حمص وسط سورية، بعد قدومه من محافظة البصرة لغرض الزواج من فتاة سورية». وفي تفاصيل العملية أكد البيان أن جهاز المخابرات العراقية وبتواصل مع «الحكومة السورية، والجهات الأمنية اللبنانية، ممثلة بقيادة المخابرات، تم تحرير المواطن العراقي». وأكدت الخارجية العراقية أن «العصابة التي قامت بالاختطاف كانت قد طالبت بفدية مالية قدرها 500 ألف دولار، إلا أن الجهود المبذولة مكنت من تحريره من دون الدخول في أي مفاوضات مع الخاطفين». ووجّهت الخارجية شكرها للقوى الأمنية اللبنانية التي «أسهمت في تحقيق هذا النجاح»، من دون الدخول بأي تفاصيل حول علاقة لبنان بحادثة الخطف التي تمت في مدينة حمص.

(العربي الجديد)

نتنياهو إلى نيويورك في 24 سبتمبر

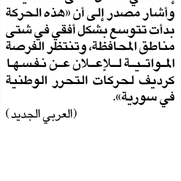

أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو (الصورة)، أمس الأحد، أنه من المقرر أن يتوجه إلى نيويورك في 24 سبتمبر/أيلول الحالي، للمشاركة في الدورة الـ79 لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكر مكتب نتنياهو أنه من المقرر أن يبقى في الولايات المتحدة، حتى 28 سبتمبر الحالي، علماً أنه سبق أن زارها في يوليو/ تموز الماضي، حيث أجرى محادثات رسمية وألقى خطاباً أمام الكونغرس. ولم يعلن مكتب نتنياهو عن أي لقاءات أو فعاليات محددة يشارك فيها رئيس الوزراء على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أن رئيس الوزراء سيلقي خطاباً أمام الأمم المتحدة في 27 سبتمبر الحالي.

(رويترز)

اعتقالات في اللاذقية

اعتقلت القوى الأمنية السورية، خلال الأسبوعين الأخيرين، عدداً من الشخصيات المعارضة من محافظة اللاذقية في الساحل السوري، بتهمة «التواصل مع جهات خارجية»، في خطوة رأى فيها عدد كبير من سكان الساحل السوري أنها لقمع أي صوت مطالب بالحرية والتغيير السياسي في البلاد. وقال مصدر من محافظة اللاذقية إن دورية تابعة للأمن العسكري في اللاذقية اعتقلت شخصين من ريف مدينة القرداحة. وجاء اعتقال الشخصين بعد أيام على اعتقال شخصيات أخرى في اللاذقية. وكشفت مصادر في مدينة جبلة بالاذقية، عن «تأسيس حركة وطنية معارضة من أبناء المحافظة، أغلبهم من منطقة القرداحة التي يتحدر منها آل الأسد، الأمر الذي يقلق السلطات الأمنية ويجعلها تعمد لاعتقال أي ناشط بكشف ارتباطه بهذه الحركة، بظل تعتيم إعلامي كامل على القضية». وأشار مصدر إلى أن «هذه الحركة بدأت تتوسع بشكل أفقي في شتى مناطق المحافظة، وتنتظر الفرصة المواتية للإعلان عن نفسها كرديف لحركات التحرر الوطنية في سورية».

(العربي الجديد)

الحدث

هوكشتاين في تل أبيب اليوم وحزب الله يعتبر أن «لا جدوى» من أي حرب واسعة

نتنياهو يصعّد على جبهة لبنان

يدفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في اتجاه التصعيد على جبهة لبنان، رغم عدم تحديده موعداً زمنياً لذلك. وتأتي مواقف نتنياهو على وقع ترقب زيارة الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين إلى تل أبيب، اليوم الاثنين، بالتزامن مع اعتبار نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أن «لا جدوى» من أي حرب واسعة

بيروت ـ **العربي الجديد**

عشية الزيارة المرتقبة للوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين إلى تل أبيب اليوم الاثنين، برز موقف سياسي جديد لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد فيه مجدداً عزمه على «تغيير الوضع في الشمال»، وذلك بموازاة موقف لحزب الله، اعتبر فيه أن أي حرب واسعة «ستكون بلا جدوى».

وأمس الأحد، أكد نتنياهو في مستهل جلسة لمجلس الوزراء أن «الوضع الحالي في الشمال (على الحدود مع لبنان) لن يستمر. سنفعل كل ما هو ضروري لإعادة سكاننا بأمان إلى منازلهم». وقال: «لقد زرت الشمال. أنا متفهم لمطالب سكان الشمال، اتحدث معهم ومع رؤساء السلطات المحلية في الشمال. أرى المعاناة، وأسمع صرخاتهم. الوضع الحالي لن يستمر. هذا يتطلب تغييراً في ميزان القوى على حدودنا الشمالية. سنفعل كل ما يلزم لإعادة سكاننا إلى منازلهم بأمان. أنا ملتزم بهذا، والحكومة ملتزمة به، ولن نرضى بأقل من ذلك». وجاء كلام نتنياهو في معرض تعليقه على قصف الحوثيين إسرائيل بصاروخ بالستي فجر أمس الأحد.

وكان إعلام عبري قد أفاد، مساء أول من أمس السبت، بأن نتنياهو قرر توسيع العملية العسكرية على الجبهة الشمالية مع لبنان. وذكرت القناة 13 العبرية، عبر موقعها الإلكتروني، أن نتنياهو صرّح بذلك خلال جلسة حوار استراتيجي عُقدت الخميس الماضي لبحث التصعيد على الجبهة الشمالية، من دون أن توضح هوية الأطراف المشاركة في الجلسة. وقال نتنياهو إن إسرائيل «بصدد القيام بعملية موسعة وقوية في الجبهة الشمالية». ونقلت القناة نفسها عن مصدر مسؤول في دائرة نتنياهو، لم تكشف هويته، أنه «لم يُحدد بعد موعد» لهذا التصعيد على جبهة الشمال، «لكنه موعد في المستقبل القريب».

وأشارت إلى أنه من المقرر أن يجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية «الكابينت»، اليوم الاثنين، لبحث التصعيد على الجبهة الشمالية، علماً أن الاجتماع كان مجدولاً في الأساس أمس الأحد. وأوضحت القناة 13 أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين (لم تذكر هويتهم) قالوا إن توسيع الحرب في جبهة الشمال سيتطلب في الوقت نفسه تقليص الوجود العسكري في قطاع غزة.

في المقابل، أكد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، مساء السبت، أن تهديد إسرائيل بشن حرب على لبنان «لا يخيفنا». وهدد تل أبيب بنزوح إضافي لمئات الآلاف من الإسرائيليين من «المستوطنات بعيدة المدى»، حال اندلعت تلك الحرب. وخلال مناسبة تأبين لأحد عناصر الحزب في مجمع الإمام المجتبى في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، قال قاسم: «التهديد بالحرب علينا في لبنان لا يخيفنا، وهذا التهديد لا يُعدّل موقفنا بارتباط جبهة الإسناد بوقف العدوان على غزة». وأضاف: «ليست لدينا خطة للمبادرة بحرب لأننا لا نجدها ذات جدوى، لكن إذا شنّت إسرائيل الحرب فسنواجهها بالحرب، وستكون الخسائر ضخمة بالنسبة إلينا وإليهم أيضاً». وتأتي هذه التطورات

- اغارت الطائرات الإسرائيلية مساء السبت على منطقة البقاع
- رمي مناشير داعية لإخلاء السكان في منطقة الوزاني الجنوبية

غارة إسرائيلية على كفر رمان، 14 سبتمبر 2024 (محمود زيات/فرانس برس)

«قوة الرضوان» لن تتراجع

أشار عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» (كتلة حزب الله النيابية) النائب حسن عز الدين إلى أن «المشاريع والمبادرات التي يقدّمونها لاخراج قوات الرضوان عن خط التماس وابعادها عن الحدود محاولات يائسة وبائسة لا تُعير لها البيئة الحاضنة اهتماما. وأضاف خلال حفل تكريمي اقامه الحزب لاحد عناصره في حسينية بلدة زفتا، في قضاء النبطية، ان «المقاومة تمتلك القدرة التي تجعل العدو صاغرا وتبقيه مقيدا بالمعادلات التي ترسمها».

تقرير

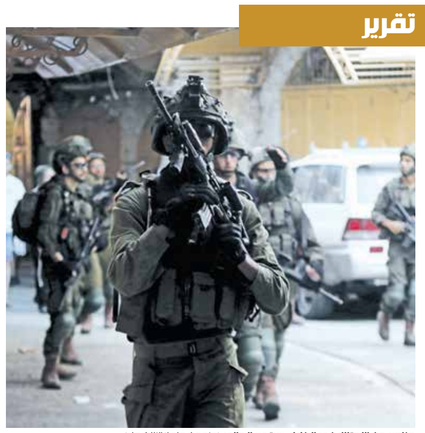

عناصر من الاحتلال في الخليل، سبتمبر الحالي (مأمون وزوز/الأناضول)

الضفة الغربية... اقتحامات متواصلة لقوات الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

في إطار تصعيد الاحتلال والمستوطنين المتواصل ضد الضفة الغربية المحتلة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اقتحم مستوطنون وجنود الاحتلال عدة قرى وبلدات في أنحاء الضفة، ما أدى إلى مواجهات مع الشبان الفلسطينيين.

وأشارت تقارير إعلامية فلسطينية إلى تسجيل إصابتين خلال اقتحام عشرات المستوطنين بحماية جيش الاحتلال بلدة أم صفا شمال غربي رام الله، بعدما عمدوا إلى إطلاق الرصاص الحيّ صوب منازل الفلسطينيين. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) عن رئيس مجلس محلي القرية مروان صباح قوله إن «عشرات المستعمرين المتمركزين عند جبل الراس هاجموا القرية، واعتدوا على منازل المواطنين وأطلقوا الرصاص الحيّ باتجاهها بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي». وأضاف: «شابان أصيبا برضوض وكسور أثناء محاولتهما الابتعاد عن المنطقة المستهدفة، ونُقلا على أثرها إلى المستشفى». وكانت قوات الاحتلال قمعت، أول من أمس، اعتصاماً نظمه أهالي قرية أم صفا، كانوا قد أقاموه، بعد ظهر الجمعة الماضي، في منطقة جبل الراس، احتجاجاً على مخططات الاحتلال لإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضيهم.

واعتقلت شرطة الاحتلال، أمس الأحد، عدداً من نشطاء السلام الإسرائيليين، خلال محاولتهم الدفاع عن أهالي تجمع عرب المليحات قرب أريحا شرقي الضفة الغربية. وقال المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات، في تصريح صحافي، إن «مجموعة من المستوطنين اقتحمت منطقة عرب المليحات برفقة قطيع من الأغنام، حيث دخل المستوطنون الأراضي المملوكة لسكان التجمع، وأطلقوا الأغنام لتأكل الأعلاف التي قام السكان بتخزينها لاستخدامها في تغذية حيواناتهم». وأوضح أن هذا الأمر «أثار ردود فعل سريعة من السكان المحليين ونشطاء السلام الإسرائيليين، الذين حاولوا التدخل لإبعاد الأغنام، لكنهم واجهوا مقاومة من المستوطنين. وبعد ذلك، توجهت الشرطة الإسرائيلية إلى الموقع، وقامت باعتقال النشطاء الذين كانوا يحاولون حماية الأعلاف».

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال تسببت في إجهاض فلسطينية حامل بعد الاعتداء عليها وعلى زوجها داخل منزلهما، في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية. وأشارت إلى أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة الجنوبية وحارات البلدة القديمة من مدينة الخليل، وداهمت عدة منازل، واعتدت على المواطن نضال الجعبري وعائلته، ما أدى إلى إجهاض زوجته. ونقلت وكالة الأناضول عن شهود عيان قولهم إن جيش الاحتلال اقتحم بلدة دوار غرب الخليل، وانتشر في عدد من الشوارع وأقام حواجز للتدقيق في هويات أصحاب المركبات. واقتحمت قوات الاحتلال مدينة جنين. وذكرت «وفا» أن عدداً من آليات الاحتلال، برفقة جرافة عسكرية، اقتحم المدينة من حاجز الجلمة إلى المنطقة الصناعية والحي الشرقي ودوار الزايد، وداهمت قوات الاحتلال عدداً من منازل المواطنين، مشيرة إلى اندلاع مواجهات في الحي الشرقي لمدينة جنين. وشهدت بلدة زيتا، شمال طولكرم، مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي أطلقت الرصاص الحي وقنابل الغاز السام.

شرق غرب

الطبوبي: تونس تعيش مخاضاً

دعا الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي (الصورة)، مساء أول من أمس السبت، إلى «تجنب التفرقة والالتفاف حول مشاريع حقيقية» تساهم في ازدهار البلاد. وأضاف، خلال اجتماع نقابي بمدينة سوسة (شرق)، أن «بلادنا تعيش مخاضاً حقيقياً». وتابع: «لسنا منافسين سياسيين، لم نتنافس في الانتخابات التشريعية ولا الرئاسية، ولكن نريد شفافية الصندوق والكلمة الحرة والحقيقية والكلمة الفصل»، في إشارة إلى الرئاسيات المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، التي يتنافس فيها ثلاثة مرشحين هم الرئيس قيس سعيد، وزهير المغزاوي، وعياشي زمال.

(الأناضول)

لقاءات عسكرية صينية ـ اميركية

اختُتمت، أمس الأحد، محادثات دورية بين قادة عسكريين أميركيين وصينيين في بكين. ونوقش في الاجتماعات، التي عُقدت على مدار الأيام الثلاثة الماضية، قضايا تايوان والحرب بين روسيا وأوكرانيا والاشتباكات في بحر الصين الجنوبي. وقاد مايكل تشيس، نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الصين وتايوان ومنغوليا، وفداً للمشاركة في محادثات تنسيق السياسة الدفاعية الثنائية، التي عقدت آخر مرة في يناير/كانون الثاني الماضي. وخلال المحادثات الثنائية، بحث الجانبان دعم الصين لروسيا خلال حرب أوكرانيا الجارية، فضلاً عن تصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي، بحسب مسؤول دفاعي أميركي بارز.

(أسوشييتد برس)

تقدم طفيف لترامب

أظهر استطلاع جديد للرأي أجرته رويترز/إبسوس، ونُشر أمس الأحد، أن 56% من الناخبين الأميركيين يؤيدون تعهد الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة دونالد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، خصوصاً من الصين، فيما أيّد 41% المرشحة كامالا هاريس، التي لا تؤيد زيادة الرسوم الجمركية بشكل كبير.

(رويترز)

بيونغ يانغ وصناعة قنابل نووية

أكد محللون، أمس الأحد، أن منشأة كانغسون لتخصيب اليورانيوم خارج العاصمة الكورية الشمالية بيونغ يانغ، بحسب الصور، ربما قد تكون موقعاً غير معلن لصنع قنابل نووية. وعرضت كوريا الشمالية لأول مرة، الجمعة الماضي، صوراً لأجهزة الطرد المركزي التي تنتج الوقود لقنابلها النووية، في الوقت الذي زار فيه الزعيم كيم جونغ أون منشأة لتخصيب اليورانيوم.

(رويترز)

استقالة معارض لمودي من منصبه

أعلن أرفيند كيجريوال (الصورة)، وهو من شخصيات المعارضة الرئيسية في الهند ورئيس وزراء نيودلهي، استقالته من منصبه، أمس الأحد، بعد يومين من الإفراج عنه بكفالة في قضية رشوة. وألقي القبض على كيجريوال، وهو من أشد منتقدي رئيس الوزراء ناريندرا مودي، قبل الانتخابات في الربيع الماضي، بتهمة تلقي رشى من موزع للخمور.

(أسوشييتد برس)

قضية

المعارضة التونسية تعود إلى الشارع... آمال متجددة للحراك

خرجت المعارضة التونسية مجدداً إلى الشارع، بعدما عادت سياسة الاعتقالات والملاحقات التي ينتهجها الرئيس قيس سعيّد إلى الواجهة، فضلاً عن إقصاء المنافسين، وذلك مع اقتراب انتخابات رئاسية تصفها المعارضة بالمسرحية

تونس ـ **وليد التليلي، بسعة بركات**

خرجت المعارضة التونسية، مساء يوم الجمعة الماضي، مجدداً إلى الشارع، وتظاهرت وسط العاصمة تونس مستعيدة بعض شعارات الثورة: «شغل حرية كرامة وطنية»، و«لا خوف لا رعب، الشارع ملك الشعب»، و«الشعب يريد إسقاط النظام». وتميّزت مسيرة المعارضة التونسية التي جابت عدداً من شوارع العاصمة بأهمية من حيث عدد المشاركين فيها، والذي قدّره مراقبون أنه بالآلاف، ومن بينهم عدد لافت من الشباب.

مسيرة المعارضة التونسية يوم الجمعة الماضي جاءت بدعوة من «الشبكة التونسية للحقوق والحريات»، هذا المولود الجديد في تونس، الذي أعلن عنه منذ أسبوعين، ويضم عدداً من الأحزاب والجمعيات، من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة الصحافيين، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة «أنا يقظ»، وأحزاب العمال والتيار الديمقراطي والتكتل والحزب الجمهوري وآفاق، وغيرها. وجاءت المسيرة في وقت دقيق للغاية، بعد تجاهل هيئة الانتخابات قرارات المحكمة الإدارية بإعادة مرشحين مستبعدين إلى سباق الانتخابات الرئاسية (عبد اللطيف المكي وعماد الدايمي ومنذر الزنايدي)، فضلاً عن هرسلة أحد المرشحين المقبولين، العياشي زمال، واعتقاله وملاحقته بأكثر من 20 قضية، بالإضافة إلى تصاعد اعتقال الناشطين والمدونين والصحافيين على مقربة من موعد انتخابات الرئاسة المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتطرح مبادرة المعارضة التونسية وولادة «الشبكة» أسئلة عدة مهمة: ما هو أفقها السياسي؟ وما مدى تأثيرها على الأحداث في المدى القريب؟ وهل يمكن أن تغيّر المعطيات في ما يتعلق بالاستحقاق الانتخابي قبل نحو ثلاثة أسابيع على موعده؟

شخصيات سياسية وحقوقية كثيرة خرجت يوم الجمعة الماضي في شارع بورقيبة للمشاركة في المسيرة، من بينها الأمين العام للتيار الديمقراطي نبيل حجي الذي أوضح لـ«العربي الجديد» أنه «كانت هناك سابقاً محاولات عدة للتوفيق وتقريب وجهات النظر بين المجتمع المدني والسياسي، ولكن جلّها أخفقت، واليوم فهم الجميع حساسية وخطورة اللحظة، وتمّ رفع بعض التحفظات لوضع اليد في اليد والعمل من أجل هدف مشترك، فكانت الشبكة التونسية للحقوق والحريات، والتي تم الاتفاق على عدم تسييسها بالمعنى الحزبي، أي أنها لن تخدم مصلحة مرشح ما، أو حزب ما، وإنما مصلحة التونسيين بما يعنيه ذلك من توفير مناخ سياسي سليم». وأضاف الحجي أن «المبادرة قد تكون متأخرة، ولكن بعيداً عن الانتخابات، ستواصل الشبكة العمل قبل 6 أكتوبر وبعده، لأن الحقوق والحريات تحتاج الجميع».

وعن المشهد الانتخابي، رأى الحجي أنه «صحيح أن الاسم هو انتخابات، ولكنها ليست كذلك، فهي مسرحية تحت اسم انتخابات، فالهيئة لم تقبل أي مرشح اعادته المحكمة الإدارية، والقانون الانتخابي أعده (الرئيس التونسي المرشح لولاية ثانية) قيس سعيّد، وسقّف تمويل الحملة الانتخابية مضحك، والتضييقات كبيرة، وما يحصل فضيحة يُراد لها أن تكون عملية شكلية لمبايعة سعيّد لولاية ثانية، وللأسف بهذه الطريقة لن يتغير أي شيء».

وأشار الأمين العام للتيار الديمقراطي إلى أن «من أهداف الشبكة التونسية للدفاع عن الحقوق والحريات، الدفاع عن الحق في الترشح دون خوف، وإن لم تتوفر الشروط من عودة بقية المرشحين وضمان المساواة بين الجميع، فلا يمكن الحديث عن انتخابات، وسيتم الضغط إلى آخر يوم». وحذّر من أن «الأرقام والمؤشرات خير دليل على حقيقة الوضع الحالي الذي لا يحتاج في الحقيقة إلى أرقام، إذ يكفي المرور بأحد الفضاءات التجارية وتأمل الأسعار والوقوف في الشوارع لمعرفة الوضع، والتونسي يفهم الوضع وهو ليس بحاجة إلى أي أرقام». وأضاف: «أما على مستوى الحقوق والحريات، فالإعلام مهدد والمرسوم 54 سيف مسلط على الجميع، ومن يفكّر من السياسيين في الترشح فالسجن في انتظاره، ومن أصرّ على الترشح وجمع تزكيات فهيئة الانتخابات هي التي تقرر وجوده أو لا، وهي الخصم والحكم، وهو ما دفع منظمات وجمعيات وأحزاب عدة إلى التحرك وإنشاء الشبكة التونسية للحقوق والحريات دفاعاً عن الحقوق المدنية والسياسية». والمرسوم 54 وقّعه سعيّد في عام 2022، ويهدف إلى ملاحقة ومحاكمة كل متهم «بنشر شائعات أو معلومات مضللة»، وترى المعارضة التونسية أن هدفه قمع المعارضين والصحافيين وملاحقة المواطنين وكتم أصواتهم.

وحول توقيت هذه المبادرة وأهميتها وإذا ما جاءت متأخرة، اعتبر الأمين العام لحزب العمال حمة الهمامي أن «لا شيء متأخراً في أي حراك، فالإيجابي أن تجتمع منظمات وأحزاب سياسية، بعدما أدرك الجميع أنه لا بد أن نجتمع»، موضحاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «هذا الحراك هو مواصلة لكل النضالات السابقة، وأن هذا التجمع مهم جداً لأنه جمع أطيافاً في لحمة واحدة، تونسيين وتونسيات ضد الاستبداد، الذي يعني القمع والفقر والسجن والمرض والجوع».

- قدّر مراقبون عدد المشاركين في مسيرة الجمعة بالآلاف
- حمة الهمامي: قيس سعيّد يبحث عن بيعة وليس عن انتخابات

وحول المشهد الانتخابي ووجود أحد المرشحين في السجن (العياشي زمال)، اعتبر الهمامي أنه «لا يمكن اعتبار ما يحصل انتخابات، إذ إن قيس سعيّد يبحث عن بيعة وليس عن انتخابات حرّة وديمقراطية». وأضاف الهمامي: «لو كانت هناك فعلاً انتخابات حرة وديمقراطية، فلن يفوز سعيّد، ولذلك هو يبحث عن بيعة، وفي الحقيقة لن يُعترف بنتائجها».

كذلك، اعتبرت عضو جبهة الخلاص الوطني شيماء عيسى أن «استفاقة المجتمع المدني والقوى الديمقراطية قد تكون متأخرة، ولكنها مهمة ودليل على أن الشارع لا يزال حياً»، مبينة لـ«العربي الجديد» أن «الشارع وحده هو القادر على إيقاف الشعبوية والديكتاتورية». وأضافت عيسى أن «الشارع قادر على التغيير، ومطلوب أن يتحمس أكثر للخروج بأعداد أكبر، ويجب العمل على التراكمات، أي ليس مجرد مسيرة وينتهي الأمر، وهذا يتطلب رصيداً نضالياً كبيراً وشارعاً حيّاً لتحقيق الأهداف واسترجاع الديمقراطية». وأضافت أن «الوضع الحالي سريالي، فنحن نعيش منتهى الظلم، إذ إن السلطة تجمع بيدها القضاء والأمن وكل السلطات، ولكن لا توجد أي إنجازات تذكر لها سوى وضع النشطاء في السجون».

أستاذ علم الاجتماع الناشط السياسي ماهر حنين أشار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «استفاقة المجتمع المدني وحراك الشارع مكسب منذ الثورة، وهو أحياناً يشهد مدّاً وأحياناً أخرى يتراجع، بحسب المطالب والمواضيع، ولكن الجميع مقتنع بأن التعبير في الشارع مكسب أساسي وآلية من آليات إسماع الأصوات، وأحياناً يكون العدد هو المهم وأحياناً أخرى الرسالة هي الأهم». وتابع أن «صعود فكرة المقاومة ورفض الوضع الحالي هو الأساس».

ورأت منية براهم، زوجة القيادي والناشط السياسي المعتقل عبد الحميد الجلاصي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تونس تحولت إلى سجن كبير، وتحرك مكونات المجتمع المدني والأحزاب والمعارضة التونسية هو من أجل المطالبة بالحرية والتحرر». وبيّنت أن «التونسيين أحرار ولا يقبلون بالاستبداد ويعشقون الحرية، ولذلك فهم يشاركون في كل مسيرة وكل تحرك ينادي بالحريات، وتحرك اليوم لم يتأخر لأن التحركات وفي أي وقت تبقى، مهمة ودليل على أن الشارع حيّ».

من تظاهرة المعارضة والمجتمع المدني في تونس، الجمعة (ياسين قايدي/الأناضول)

تحولت معركة مدينة الفاشر في السودان إلى مواجهة استراتيجية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الفترة الأخيرة، منذرة بمستوى جديد من التصعيد الذي قد يحسم وجه المعارك الدائرة منذ 15 إبريل 2023

معركة الفاشر

أطول مواجهات حرب السودان

مقاتل من أنصار ميناوي في الفاشر، 10 أغسطس 2021 (محمود حجاج/الأناضول)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بعد أكثر من مائة معركة منذ مايو/أيار الماضي، فشل الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في حسم معركة مدينة الفاشر، التي أصبحت أطول المعارك في حرب السودان المندلعة منذ 15 إبريل/نيسان 2023. ومدينة الفاشر، مركز ولاية شمال دارفور، العاصمة التاريخية لإقليم دارفور المكون حالياً من خمس ولايات، هي واحدة من أهم المدن الاستراتيجية في البلاد. وخلال الحرب الحالية، تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على أربع ولايات من الولايات الخمس، وهي غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، شرق دارفور وعاصمتها الضعين، وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، جنوب دارفور وعاصمتها نيالا. ووصلت مرحلة السيطرة عليها إلى تكوين إدارات مدنية فيها. أما في ولاية شمال دارفور فقد سيطرت قوات الدعم السريع على عدد من المدن والقرى مثل كتم وكبكابية ومليط وغيرها. ومع بدء الحرب، تمكن والي شمال دارفور نمر عبد الرحمن، مع زعماء القبائل، من عقد صفقة بين الجيش و«الدعم السريع»، امتنعت فيها الأخيرة عن مهاجمة مدينة الفاشر في مقابل بقاء الجيش داخل مقاره، مع التزام الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا الحياد، وذلك لضمان حقن دماء السكان والنازحين في المدينة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت حركات الكفاح المسلح، ومنها حركة العدل والمساواة بقيادة وزير المالية جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بزعامة مني أركو ميناوي حاكم إقليم دارفور، وحركات أخرى صغيرة تخليها عن الحياد، والقتال إلى جانب الجيش، بسبب ما عدته انتهاكات مروعة لقوات الدعم السريع بحق المدنيين، وسلوكها المعادي للوطن. وألغى الموقف الجديد اتفاق الهدنة الذي رعاه والي شمال دارفور وزعماء القبائل، ما أدى إلى اندلاع المواجهات، وصولاً إلى فرض قوات الدعم السريع الحصار على الفاشر، للاستيلاء عليها لإلغاء آخر وجود للجيش في كامل إقليم دارفور. وقوات الدعم السريع موجودة خارج مدينة الفاشر في مناطق مليط وكتم وكومة وأم كدادة وكبكابية، حيث مرابض مدفعيتها الثقيلة. وفي حالة الهجمات الكبيرة، فإن نقطة الانطلاق لهذه القوات عبر الناحية الشرقية، وقد توغلت أحياناً إلى داخل الأحياء القريبة، حيث دارت أعنف المعارك والاشتباكات المباشرة، وهي أحياء أخلاها سكانها، كما استخدمت «الدعم السريع» في غاراتها على المدينة الطائرات المُسيّرة لقصف أهداف عسكرية للجيش.

في المقابل، سيطر الجيش المدعوم من حلفائه على المدينة متمركزاً في مقر الفرقة 16، فيما انتشرت قوات الحركات المسلحة على حدود المدينة وطرقها وأسواقها، بالإضافة إلى الأحياء الغربية والجنوبية. غير أن خرائط السيطرة تبدلت مراراً، كما حصل خلال معارك يومي الخميس والجمعة الماضيين، وذلك لجهة حصول تقدم محدود لقوات الدعم السريع في الأحياء الشرقية. ومع استمرار المعارك هناك التي خلفت أكثر من ألف قتيل ومئات الجرحى، ونزوح أكثر من نصف السكان، ظلّ من بقي في المدينة في أسوأ الظروف من نقص الغذاء ومياه الشرب النقية وانقطاع الكهرباء والاتصالات، وارتفاع أسعار السلع الضرورية، وذلك على وقع القصف المدفعي المتواصل على الأحياء المدنية وكذلك قصف الطيران. وفي يونيو/حزيران الماضي، تدخل مجلس الأمن، وعقد جلسة خاصة بشأن مدينة الفاشر، وأصدر القرار 2736، الذي طلب من قوات الدعم السريع وقف حصار الفاشر، والسماح لقوافل الإغاثة بالوصول إلى المتضررين. لكن «الدعم» لم تستجب للقرار وواصلت الهجوم على المدينة، ولم تنجح بعد في تحقيق هدفها، بينما واصل الجيش والقوات المتحالفة معه صد تلك الهجمات، من دون التمكن من فك حصار المدينة والقضاء على التهديد بالكامل.

في السياق، قال الخبير العسكري عمر أرباب إن الفاشر من المدن الاستراتيجية التي جعلت معركتها مصيرية للطرفين، خصوصاً للحركات المسلحة تحديداً، وللجيش وقوات الدعم السريع، لأنها آخر القلاع بالنسبة لإقليم دارفور، وسقوطها يعني عدم وجود أي مناطق تحت سيطرة الحركات المسلحة، ما يؤثر في دورها المستقبلي في أي عملية سياسية، لأن التفاوض يكون بالمناطق تحت السيطرة، لا سيما العمليات السياسية بعد الحرب. وأضاف أرباب لـ«العربي الجديد» أن ولاية شمال دارفور متاخمة لتشاد وليبيا، وبالتالي فإن حدودها مفتوحة وملاصقة لعدد من الولايات. ويعني ذلك تمهيد خطوط الإمداد الخارجية وتأمين خطوط الإمداد الداخلية وإمكانية الانفتاح على أكثر من منطقة، سواء الولاية الشمالية أو الخرطوم أو النيل الأبيض أو حتى المناطق في غرب كردفان مثل مدينة بابنوسة. وكشف أن تلك القضية من القضايا المهمة المصيرية للطرفين، لذلك يظهران استبسالاً وإصراراً، لا سيما جانب الدعم السريع لإحكام قبضتها عليها، ومن جانب الجيش والحركات المسلحة للدفاع عنها.

أحمد حسين مصطفى: معركة مدينة الفاشر ستُحسم قريباً

عمر أرباب: الفاشر مدينة استراتيجية ما يجعل معركتها مصيرية

وأكد المتحدث الرسمي باسم القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح الرائد أحمد حسين مصطفى «أنهم والجيش والمقاومة الشعبية تصدوا حتى الآن لـ133 هجوماً على الفاشر من قبل قوات الدعم السريع. وجاء ذلك التصدي بعزيمة وإرادة وإيمان بأن الحرب هذه ليست بين الجيش السوداني والدعم السريع، بل بين مليشيات الدعم السريع والمواطن السوداني». وأوضح لـ«العربي الجديد» أن هدف المليشيات وإصرارها على إسقاط مدينة الفاشر نابعان من تنفيذ أجندات خارجية لبعض الجهات لفصل دارفور وبناء دولته الوهمية المزعومة، على حد وصفه، مؤكداً أن ذلك لم ولن يحدث. وأشار مصطفى إلى أن المعركة ستحسم قريباً، مؤكداً أنهم الآن في نهاياتها بعد كسر شوكة «الدعم السريع» تماماً، وتكسير قوتها الصلبة. وتوعد بأن تكون الفاشر نقطة الانطلاق لطرد المليشيا من كل مدن دارفور خصوصاً، ومدن السودان عموماً، مشيراً إلى وجود خطة لذلك، وستبصر النور قريباً.

من جهته، قال العميد المتقاعد إبراهيم عقيل مادبو إن الجيش نجح في صد الهجمات عبر خطة دفاعية محكمة، تقوم على استغلال مزايا الدفاع النشط، والهجوم المضاد، واستثمار النصر، تحت غطاء نيران الطيران، واشتراك حركات الكفاح المسلح في المعركة. ورجح مادبو لـ«العربي الجديد» أن تزداد وتيرة الهجمات، بسبب أهمية الفاشر ضمن «الخطة ب» للمليشيا. ورأى أن قوات الدعم السريع مصرّة على الاستيلاء على الفاشر لأهميتها الجيوسياسية وتميزها بموقع استراتيجي، حيث يحدها من الشمال الغربي والغرب كل من ليبيا وتشاد، بجانب مجاورتها سبع ولايات سودانية ووجود طرق حيوية تربطها مباشرة مع أربع ولايات، وهي عاصمة لولاية شمال دارفور التي تعادل مساحتها أكثر من 57% من مساحة إقليم دارفور. كما أن للمنطقة أهمية تاريخية ورمزية في وجدان مكونات المنطقة الاجتماعية، خصوصاً أبناء قبائل الزغاوة والمساليت والفور. وأضاف مادبو أن المدينة كانت قديماً ملتقى طرق للقوافل المتحركة بين وادي النيل وتشاد ومناطق دول الحوض التشادي، «وإذا سيطرت عليها المليشيا، فذلك يعني إكمال سيطرتها على دارفور، وخلق واقع جديد يتعزز فيه موقفها في أي مفاوضات مستقبلية، كما تزيد من تعقيد الوضع السياسي داخل السودان، وربما تؤدي إلى بروز وضع جديد أشبه بالسيناريو الليبي، وتكوين إدارة مستقلة في غرب السودان».

وأكد مادبو أن كل المؤشرات والقراءات الآن تؤكد أن حسم معركة الفاشر سيكون بواسطة الجيش، وأن هذا الأمر مرتبط بقدرته وحلفائه على الصمود، وهذا يتطلب الحصول على أسلحة نوعية جديدة تغير مسار المعركة، لتعزيز سيطرته على ولاية شمال دارفور والتمدد نحو ولايات أخرى، مثل وسط وشرق وجنوب دارفور. كما أكد أن الجيش لن يسمح بسقوط الفاشر لخشيته من استهداف «الدعم السريع» السكان من الأصول غير العربية، وعودة المجازر التي ارتكبتها «الجنجويد» في السابق بحق أبناء القبائل الأفريقية، وسيكون لذلك تأثير جيوسياسي كبير، حيث تتحول شمال دارفور إلى ملاذ للمليشيات والمسلحين من القبائل العربية في منطقة الساحل الأفريقي، وسيؤثر ذلك في أمن دول تلك القبائل والأمن الإقليمي لأفريقيا، حيث ستُستخدم هذه المليشيات ضمن مشاريع دولية وإقليمية وتصفية الحسابات مع دول كالنيجر ومالي وبوركينا فاسو التي أبعدت القوى الغربية وتحالفت مع روسيا، كذلك ستتأثر تشاد بدورها وتتفاقم الانتهاكات بحق المجموعات العرقية الأخرى. ولم يستبعد أن تقوم «الدعم السريع» ومن يقف خلفها بإعلان انفصال إقليم دارفور لحظة سقوط الفاشر، وهذا ما سيسعى الجميع لهزيمته.

من جهتها، أكدت قوات الدعم السريع، في بيان أخيراً، «عزمها على تحرير مدينة الفاشر وغيرها، واستكمال نضالات الشعب السوداني، ولن تخون خياراته المشروعة في التغيير والتحول الديمقراطي، وستمضي بقوة لإنهاء سطوة العصابة الفاسدة، وتحرير الجيش وإعادته لممارسة دوره القومي والمهني بعيداً عن السياسة»، وفق قولها. وفي أكثر من مرة وخلال المعارك في الفاشر، اتهمت «الدعم السريع» الجيش بشن غارات جوية على المدنيين، مثل ما حدث في قرية قرقف، شرق الفاشر، أخيراً، ما أدى إلى مقتل أكثر من 30 مواطناً وإصابة العشرات جراء قصف طيران ما تطلق عليه «مليشيا البرهان» (قائد الجيش عبد الفتاح البرهان) على الفاشر، وكذلك ما حدث في حي الثورة وحي فشار وسوق بالفاشر وسوق مليط، حيث لقي عشرات الضحايا مصرعهم وسط المواطنين جراء القصف الجوي، كما تعهدت بإدخال وحماية المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

أما المحلل السياسي عبد الحفيظ مريود، فرأى أن «الدعم السريع» ظلت تتحاشى خوض المعارك في مدينة الفاشر طوال فترة تمسك الحركات المسلحة بالحياد، لا سيما أنها كانت تتخذ من المدينة معقلاً، وسط اعتبار الدعم السريع أن معركتها ليست مع الحركات المسلحة. وأشار مريود لـ«العربي الجديد» إلى أن «دخول الحركات المسلحة الحرب إلى جانب الجيش الذي يقوده الإسلاميون من النظام السابق، ويحارب بهدف إعادتهم إلى الحكم، هو ما فتح الجبهة كلياً لمعارك طويلة». وقال مريود إن تجميع الحركات قواتها وإعلانها أنها ستتخذ من مدينة الفاشر منطلقاً لاستعادة السيطرة على دارفور من قبضة قوات الدعم السريع بالكامل جعلا الأخيرة تخوض معارك ضارية لتحريرها، مؤكداً أن «الدعم» وبعد أن كانت تعسكر خارج المدينة، تمكنت أخيراً من دخول المدينة، وسيطرت على 80% من مساحتها، وهذا أقرب ما يكون إلى الاستيلاء على قيادة الفرقة 16 من أي وقت مضى.

مصر

«الإجراءات الجنائية» ينضم لقانونَي التظاهر والإرهاب قريباً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أحيا إصرار الحكومة على قانون الإجراءات الجنائية الجديد الحديثَ عن قوانين أخرى مشابهة، جرى تمريرها رغم اعتراضات سياسية وحقوقية والمطالبة بمراجعتها وتعديلها و(ربما) إلغائها، مثل قوانين التظاهر والإرهاب. ووافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصري على مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد في جلستها الختامية الأربعاء الماضي، وذلك بعد أن تقدمت اللجنة في 17 أغسطس/آب الماضي بمشروع القانون المقدم من الحكومة منذ العام 2017. ويواجه مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد عاصفة من الرفض في الأوساط السياسية والحقوقية في مصر وخارجها، التي تقول إنه يهدر أبسط قواعد المحاكمة العادلة والمنصفة، ويلغي الفصل بين السلطات، ويشطب ضمانات وحقوق المتهم في الدفاع عن نفسه، وينسف بشكلٍ كامل دور المحامي في الدفاع عن المتهم ويهدد استقلال مهنة المحاماة باعتبارها شريكاً أصيلاً للقضاء في تحقيق العدالة. وتتلخص أوجه الرفض الواسعة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية في أنه «يعطي لرجال الشرطة الحق في دخول منازل المواطنين من دون إذن قضائي في حالة الخطر تنفيذاً لنص الدستور»، و«لم يضع تعريفاً محدداً للخطر المقصود ولا عددَ حالات الخطر». وينص مشروع قانون الإجراءات الجنائية على أن «كل إجراء باطل وقع في حضور محامي المتهم لا يمكن التمسك به أمام المحكمة». في نفس الوقت الذي منح هذا القانون لوكيل النيابة الحق في منع المحامي من الكلام أثناء التحقيق». وأيضاً «يفتح القانون الباب أمام تنفيذ الأحكام الغيابية التي ليس لها حجية وتُعاد المحاكمة بمجرد الطعن عليها. رتب هذا القانون على الحكم الغيابي إجراءً فورياً لمعاقبة المتهم، الذي ربما لا يدري أنه متهم في قضية من الأساس، وهو التحفظ على أموال المتهم ومنعه من التصرف». وكذلك «يمنع المحامي من الحصول على صورة من أوراق التحقيقات وجمع الاستدلالات إذا رأى وكيل النيابة أن ضرورة التحقيق تقتضي ذلك».

سجن ليمان طرة في ضواحي القاهرة، 11 فبراير 2020 (خالد دسوقي/فرانس برس)

يواجه مشروع قانون الإجراءات الجنائية عاصفة من الرفض

قانون التظاهر أُقرّ في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. واشترط على منظمي التظاهرات والمواكب والاجتماعات العامة لأكثر من عشرة أشخاص في مكان عام من دون دعوة شخصية مسبقة إخطار وزارة الداخلية قبل الموعد بثلاثة أيام على الأقل. ومنحت المادة 10 مسؤولي وزارة الداخلية حقاً مطلقاً لحظر أي تظاهرة أو اجتماع عام، على أساس مبهم مثل وجود «معلومات جدية أو دلائل عن وجود ما يهدد الأمن والسلم»، من دون اشتراط تقديم مبررات محددة. ومن حق المنظمين نظرياً الطعن على الحظر أمام المحكمة الابتدائية المختصة، إلا أن القانون لم يحدد إطاراً زمنياً، بمعنى أنه يمكن للمحكمة نظر الطعن بعد انقضاء الموعد المحدد للفعالية. ونصت المادة الثانية من القانون على انطباق القانون أيضاً على الاجتماعات العامة في فترة الحملات الانتخابية، أو على أي اجتماع يضم ناخبين ومرشحين أو ممثلين لهم، وعلى اجتماعات اختيار المرشحين. وصدر القانون على الرغم من الاعتراضات الواسعة عليه، إذ «يمنح على نحو فعال مسؤولي الأمن سلطة تقديرية لحظر أية تظاهرة على أسس غامضة، ويسمح لرجال الشرطة بتفريق أية تظاهرة بالقوة إذا قام ولو متظاهر واحد بإلقاء حجر، ويعاقب بالسجن على جرائم غامضة من قبيل محاولة التأثير على سير العدالة، كما يمنح القانون لوزارة الداخلية حق حظر أي اجتماع ذي طابع عام لأكثر من عشرة أشخاص في مكان عام، بما في ذلك الاجتماعات المتصلة بالحملات الانتخابية. ولا ينص القانون على استثناءات للتظاهرات الأصغر حجماً والتي ليس من شأنها تعطيل المرور، أو للتظاهرات العاجلة والعفوية»، حسب تقييم منظمة هيومن رايتس ووتش. صدر القانون رقم 95 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب بتعريف فضفاض للإرهاب الوارد في قانون العقوبات المصري. وبحسب هذا التعريف، شمل «العمل الإرهابي أي استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع الذي يهدف، من بين ما يهدف إليه، إلى: الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر... أو تعريض... حريات الأفراد أو حقوقهم... للخطر... أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة... أو بالمباني أو بالأملاك... أو منع أو عرقلة الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو غيرها... من القيام بعملها أو بعض أوجه نشاطها». وأصدرت الحكومة قانون مكافحة الإرهاب بعد اغتيال النائب العام هشام بركات في 29 يونيو/حزيران 2015 في تفجير بسيارة مفخخة في القاهرة. وحسب تقييم منظمة هيومن رايتس ووتش، «يتجاوز القانون بشكل كبير تعريف الإرهاب الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في 2004 والذي أقرّه المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في وقت لاحق. وينص ذلك التعريف على أن الإرهاب عمل يُرتكب بقصد القتل وإحداث إصابات بدنية خطيرة، أو أخذ رهائن بهدف تخويف أو ترويع السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على شيء ما».

تقرير

دور محدود بظل طغيان الأجهزة الأمنية

موقع رئاسة الحكومة السورية

كلّف الرئيس السوري بشار الأسد، أول من أمس السبت، محمد غازي الجلالي بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد انتخابات يوليو

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

كلّف الرئيس السوري بشار الأسد، أول من أمس السبت، محمد غازي الجلالي بتشكيل الحكومة السورية الجديدة، بعد الانتخابات التشريعية في سورية التي أجراها النظام في يوليو/تموز الماضي، في خطوة لا يُتوقع أن يكون لها أي تأثير في المشهد السوري المعقد، لا سيما في ظلّ نظام يُدار من قبل الأجهزة الأمنية المتعددة التي تختار كبار الموظفين في جهاز الدولة، من رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم، والمديرين العامين والمحافظين، بناءً على مبدأ الولاء المطلق للنظام، لا الكفاءة والخبرة الإدارية.

والجلالي (55 عاماً)، المتحدر من الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، مولود في العاصمة السورية دمشق، وهو مختص بالاقتصاد الهندسي وحاصل على درجة الدكتوراه في هذا الاختصاص من جامعة عين شمس المصرية في عام 2000، وسبق له أن شغل منصب وزير الاتصالات من 2014 إلى 2016، وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب «البعث» الحاكم. ويخضع الجلالي لعقوبات من الاتحاد الأوروبي منذ عام 2014 بسبب مشاركته في «المسؤولية عن القمع العنيف الذي مارسه النظام ضد السكّان المدنيين» خلال سنوات الثورة السورية.

ومنذ عام 1963، يتولى منصب رئيس الحكومة السورية قيادي في حزب البعث. وجاء تكليف الجلالي لشغل هذا المنصب في وقت وصل فيه اقتصاد سورية إلى حافة الانهيار في ظلّ ارتفاع كبير بالأسعار وتدن لقيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في ظل اشتداد الحصار والعقوبات المفروضة على النظام بسبب رفضه تسهيل مهام الأمم المتحدة في التوصل إلى حلّ سياسي للقضية السورية وفق مضامين القرار الدولي 2254. ويعاني السوريون في مناطق سيطرة النظام، والمقدر عددهم بنحو تسعة ملايين نسمة، عددٌ كبير منهم نازحون من مناطقهم إلى مراكز المدن، من ظروف معيشية بالغة السوء، حيث يتقاضى الموظفون رواتب متدنية تعادل نحو 20 دولاراً شهرياً، لذا تعتمد أغلب العائلات في مناطق سيطرة النظام على الحوالات الخارجية من أبنائها المنتشرين في مختلف دول العالم.

ومنذ أن تسلّم بشار الأسد السلطة في سورية بعد وفاة والده حافظ الأسد منتصف 2003، تولى منصب رئيس الحكومة السورية في الحكومات المتعاقبة ثمانية أشخاص قبل الجلالي، هم: محمد مصطفى ميرو، محمد ناجي العطري، عادل سفر، رياض حجاب (انشق بعد أشهر من تعيينه احتجاجاً على وحشية تعامل النظام مع المتظاهرين)، عمر غلاونجي (مؤقت لعدة أيام عقب انشقاق حجاب)، وائل الحلقي، عماد خميس، وحسين عرنوس. ووفق الدستور السوري الذي وضع في 2012، فإن «مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة، ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها». ولكن المتابع للمشهد السوري على مدى أكثر من نصف قرن يدرك أن رئاسة مجلس الوزراء في سورية مؤسسة لا تملك سلطة القرار التنفيذي من دون الرجوع إلى الأجهزة الأمنية المتعددة، التي تختار من يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم بناء على ولائهم المطلق للنظام وليس وفق معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة.

منذ 1963 يتولى منصب رئيس الحكومة قيادي في حزب البعث

ياسر الحسين: الحكومة وسيلة لتحقيق أهداف الدولة الأمنية

وأوضح الباحث في مركز «جسور» للدراسات وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «جهاز الدولة في سورية من وزراء ونوابهم ومحافظين ومديرين عامين، كلّه خاضع للأجهزة الأمنية في النظام»، مضيفاً: «هذه الأجهزة تسيطر على الجهاز الحكومي وعلى الجيش والسياسة وهي من تسيّر حزب البعث. من يحكم سورية هي العقلية الأمنية». وتابع علوان: «اليوم جهاز الدولة في سورية منهار تماماً وعاجز وغير قادر على تقديم أي شيء، وحزب البعث يُعاد تشكيله ليتوافق مع التحديات التي تواجه النظام وكي يكون أكثر مرونة أمام المتغيرات والاستحقاقات، التي ربما يضطر النظام إليها». وأشار علوان إلى أن النظام «يقدم أشخاصاً للمناصب الحكومية لهم صفات أكاديمية وتكنوقراط، ولاؤهم بالكامل له»، مضيفاً أن «رئيس الوزراء الجديد محمد غازي الجلالي له صفة أكاديمية وليس سياسية». وتابع: «النظام وضع رئيس مجلس الوزراء في الواجهة ليخفف من انتقاد الصحافة والمواطنين الغاضبين من سوء الخدمات وتردي الحالة المعيشية».

من جانبه، بيّن الباحث الاقتصادي ياسر الحسين، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «رئاسة مجلس الوزراء في سورية جهاز إداري وتنفيذي يتأثر بشدة بالنظام الأمني الذي يهيمن على القرارات السيادية والسياسية»، مضيفاً أن «هذه هي وسيلة لتحقيق أهداف الدولة الأمنية، فالقرارات الحيوية المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية وبعض الجوانب الاقتصادية تخضع لسيطرة أجهزة الأمن». وتابع: «في ظلّ الدولة الأمنية، تُقيَّد قدرة رئيس الوزراء والوزراء على اتخاذ قرارات مستقلة، فهم غالباً ما يكونون تحت مراقبة مباشرة من أجهزة الأمن لضمان استقرار النظام». وختم: «باختصار، في ظلّ الدولة الأمنية، تصبح رئاسة مجلس الوزراء جهازاً إدارياً يتبع تعليمات الأجهزة الأمنية مع تقلص كبير في الاستقلالية والسلطة الفعلية».

مواطنون في سوق الحميدية، دمشق، سبتمبر 2023 (لؤي بشارة/فرانس برس)

متابعة

العراق يدخل مجال صناعة المسيّرات

أعلن العراق أخيراً البدء بتصنيع طائرات مسيّرة، وذلك في توجه لتعزيز المراقبة الأمنية على الحدود، وقد يكون تمهيداً لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي

بغداد ـ **محمد عماد**

كشفت السلطات العراقية أخيراً، عن البدء بتصنيع أنواع من الطائرات المسيّرة المُخصصة لأغراض الرصد والمراقبة، في توجه هو الأول من نوعه بالتزامن مع مساعي حكومة محمد شيّاع السوداني، لتعزيز المراقبة الأمنية على الحدود مع دول الجوار الستّ (تركيا، إيران، الكويت، السعودية، سورية والأردن).

وبحسب بيان للمتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية، العميد مقداد ميري، فقد أجريت يوم الخميس الماضي، تجربة اختبار طائرة مُسيّرة لأغراض الاستطلاع بنجاح، مضيفاً أن الطائرة اختُبر مداها وقدراتها على الرصد والمراقبة والاستطلاع، «والغرض من ذلك تجهيز قيادة قوات الحدود بها لرفع قدراتها القتالية وجاهزيتها في حماية الحدود العراقية». وقال مسؤول أمني عراقي في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن هيئة التصنيع العسكري العراقية بدأت إنتاج الطائرات المسيّرة غير القتالية، والمستخدمة لأغراض التصوير والرصد العالي من ارتفاعات متفاوتة، مضيفاً أن الحاجة باتت متزايدة لهذا النوع من الطائرات في تأمين المناطق الصحراوية والحدودية ورصد التحركات فيها. وتتولى المصانع العراقية العسكرية صناعة أجزاء من تلك الطائرات، بينما الآخر يُستورَد من دول عدة وفقاً للمسؤول ذاته الذي أكد أن المرحلة المقبلة قد تتجه إلى تصنيع طائرات مسيّرة ثابتة الجناح، بحمولات متفجرة. من جهته، أشار عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، علي نعمة، لـ«العربي الجديد»، إلى خطة حكومية لتعزيز وضع القوات العراقية قبل «مرحلة ما بعد إنهاء مهمات التحالف الدولي في العراق (بقيادة أميركية)». وأضاف نعمة أن «العراق يسعى إلى تقوية قدرات الدفاع الجوي، والمتابعة والمراقبة، قبل مغادرة قوات التحالف وإنهاء عملها»، وهو أمر محل تفاوض بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة، مؤكداً أن النوع الجديد من الطائرات المسيّرة المصنّع محلياً «ليس قتالياً، بل للمراقبة، ونحن بحاجة لأعداد كبيرة منها، بسبب مساحة الأراضي العراقية الكبيرة».

وتعليقاً على هذا التطور، اعتبر الباحث في الشأن العسكري، أعياد الطوفان، لـ«العربي الجديد»، أن الخطوة الجديدة «حاجة ضرورية للغاية». وأوضح الطوفان أن «الحاجة في العراق كبيرة للطائرات المسيّرة، لكن مع ذلك هناك خشية من أن تستحوذ الفصائل المسلحة على تلك الطائرات عبر هيئة الحشد الشعبي، وتستخدمها لأغراض وأهداف غير المرسوم لها من قبل الدولة العراقية». وبيّن الطوفان أنّ «الخشية من استحواذ الفصائل على الطيران المسيّر المصنوع محلياً، قد يدفع إلى إيقاف عمليات التصنيع، وهذا الإيقاف قد يكون بضغوط داخلية أو خارجية خشية أن يقع هذا السلاح الخطير في يد الفصائل، خصوصاً أن الحكومة العراقية حتى الآن لا تسيطر بالكامل على سلاح الفصائل، بل حتى تحركات الحشد الشعبي العسكرية، التي يجري بعضها من دون الرجوع إلى القائد العام للقوات المسلحة».

أعياد الطوفان: خشية من استحواذ الفصائل على المسيّرات

ورأى الباحث أن «على الحكومة العراقية إيصال رسائل اطمئنان إلى كل الأطراف الداخلية والخارجية بأن طائرات مسيّرة متطورة كهذه، لا يمكن أن تستخدم من الفصائل، وأنها ستبقى تحت تصرف الدولة حصراً»، معتبراً أن «طائرات كهذه يمكن أن تستخدمها الفصائل في حربها ضد القوات الأميركية أو في الصراع السياسي الدائر، كما حصل سابقاً، باستهداف إقليم كردستان بالطيران المسيّر في جزء من رسائل التهديد السياسية». وكان رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، قد وجّه في وقت سابق بمراجعة ملف تسليح القوات العراقية، مع إعادة تقييم وضع الدفاع الجوي، غير أن العراق يواجه مشاكل حقيقية في مجال التسليح النوعي، خصوصاً في ما يتعلق بسلاح الجو والدفاع الجوي. ويقول سياسيون ونواب في العراق إن واشنطن تفرض قيوداً على أنواع وتقنيات تسليحية للبلاد، ويربطون ذلك باستراتيجية أميركية لحماية دولة الاحتلال الإسرائيلي. وخصص العراق من الميزانية المالية لعام 2023 نحو 15% للمؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، بمبلغ تجاوز 18 مليار دولار أميركي، من أصل 153 مليار دولار. وتشمل المخصصات العسكرية عقود المشاريع الضخمة للقطاع العسكري وشراء الأسلحة والطائرات التي كانت مدرجة في الميزانيات السابقة، بالإضافة إلى دعم الملفات الاستخبارية والتدريبات في الخارج، وغيرها.

يذكر أن الجيش العراقي كشف أيضاً يوم الجمعة الماضي، تفاصيل صفقة شراء منظومة دفاع جوي من كوريا الجنوبية، مؤكداً أهمية الصفقة في «دعم السيادة الوطنية وحماية الأجواء من أي اعتداء». وكانت وسائل إعلام كورية جنوبية تحدثت عن أن وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي يعتزم توريد المنظومة إلى العراق في «أقرب وقت».

بزشكيان يحضر قمة بريكس بروسيا في أكتوبر

نقلت وسائل إعلام رسمية إيرانية، أمس الأحد، عن سفير طهران في موسكو، كاظم جلالي، قوله إن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان (الصورة) سيشارك في قمة مجموعة بريكس المقبلة المقرّر انعقادها في روسيا. وأكد جلالي أن بزشكيان سيشارك في قمة مجموعة البريكس للاقتصادات الناشئة الكبرى المقرر عقدها في كازان في روسيا من 22 إلى 24 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، مضيفاً أن الرئيس الإيراني سيلتقي نظيره الروسي فلاديمير بوتين هناك، حيث من المقرر أن توقع إيران وروسيا اتفاقية ثنائية للتعاون الشامل. وجاء الإعلان الإيراني في وقت اتهمت فيه الولايات المتحدة إيران، بتسليم روسيا صواريخ باليستية لاستخدامها، فيما اعتبر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أن التعاون بين موسكو وطهران يهدّد الأمن الأوروبي ككل. من جهته، نفى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي الأربعاء الماضي، أن تكون بلاده قد سلمت موسكو أي صواريخ باليستية، منّدداً بعقوبات غربية جديدة فُرضَت على طهران، واعتبر أنها «ليست حلاً».

(رويترز)

إغلاق متاجر بمدن إيرانية في ذكرى مهسا أميني

أغلقت متاجر في مدن إيرانية عدة، أبوابها، أمس الأحد، بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة مهسا أميني إثر توقيفها من قبل شرطة الآداب الإيرانية، ما أدى قبل عامين إلى اندلاع احتجاجات واسعة في البلاد رفضاً للحجاب وللمطالبة بالحرّيات. وأظهرت صور متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، أن أصحاب محال تجارية، ولا سيما في سقز، مسقط رأس أميني، وفي مدن مجاورة، لبّوا دعوات إلى الإغلاق. وبحسب مصادر محلية، فقد انتشرت قوات الأمن في المنطقة لمنع حدوث تظاهرات، وقيدت الوصول إلى الطرق المؤدية إلى قبر أميني. وكانت قد اندلعت احتجاجات في أنحاء إيران، في 16 سبتمبر/أيلول 2022، إثر وفاة أميني (22 عاماً) بعد 3 أيام على توقيفها لدى شرطة الآداب المعنية بمراقبة قواعد لباس النساء.

(الأناضول)

الآلاف يتظاهرون في هندوراس دعماً لكاسترو

تظاهر آلاف الأشخاص في عاصمة هندوراس، تيغوسيغالبا، أمس السبت، دعماً للرئيسة زيومارا كاسترو، بعد انتشار مقطع فيديو يظهر شقيق زوجها، النائب كارلوس زيلايا، وهو يجتمع مع تجار مخدرات يشتبه في أنه تفاوض معهم على تمويل حملتها الانتخابية عام 2013. من جهتها، وجّهت كاسترو رسالة لأنصارها، بأنها لن تسمح بتدبير انقلاب ضدّها. يأتي ذلك في خضم جدل في البلاد، بعدما أعلنت الرئيسة اليسارية نهاية أغسطس/آب الماضي، إلغاء معاهدة تسليم مطلوبين مع الولايات المتحدة، موقعة في عام 1912، قائلة إنها تخشى استخدامها ضد الجيش الموالي لها وتسهيل محاولة انقلاب عليها. وكان زوج كاسترو، مانويل زيلايا، قد أُطيح من الرئاسة عام 2009 في انقلاب عسكري دعمته نخبة رجال الأعمال واليمين السياسي، لكن المعارضة تتهم كاسترو بإلغاء الاتفاقية لحماية أعضاء حكومتها وعائلتها.

(فرانس برس)

واشنطن ومدريد تنفيان

فنزويلا تتهم دولاً بتدبير مؤامرة

اتهمت فنزويلا الولايات المتحدة وإسبانيا والتشيك بمحاولة تدبير مؤامرة لزعزعة استقرارها، إثر اعتقال ثلاثة أميركيين وإسبانيَين وتشيكي

أوقفت السلطات الفنزويلية ثلاثة أميركيين وإسبانيَّيْن وتشيكياً متهمين بصلتهم بمؤامرة مفترضة «لزعزعة استقرار» البلاد، على ما أعلنت كراكاس مساء أول من أمس السبت، مشيرة إلى مصادرة نحو 400 بندقية جُلبت من الولايات المتحدة. لكن واشنطن التي تربطها علاقات سيئة مع كراكاس نفت على الفور أي «تورط» أميركي في «مؤامرة» تهدف إلى إطاحة الرئيس نيكولاس مادورو. وتحدث وزير الداخلية ديوسدادو كابيّو في مؤتمر صحافي عن مخطط مفترض يهدف إلى «إثارة العنف» و«زعزعة استقرار» البلاد. وأوضح أن هذا المخطط كان يستهدف الرئيس الفائز في الانتخابات الرئاسية المتنازع على نتيجتها والتي أجريت في 28 يوليو/تموز الماضي، وأعضاء في حكومته. وبحسب وزير الداخلية، «جرى اعتقال مواطنَين إسبانيين أخيراً في بويرتو أياكوتشو»، جنوب غربي البلاد، بالإضافة إلى توقيف ثلاثة أميركيين ومواطن تشيكي. وربط كابيّو المؤامرة المفترضة بوكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة وإسبانيا وكذلك بزعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو. وتابع: «لقد اتصلوا بمرتزقة فرنسيين، واتصلوا بمرتزقة من أوروبا الشرقية، وهم يقومون بعملية لمحاولة مهاجمة بلادنا»، مشيراً إلى أن الموقوفين في طور الاعتراف. وأعلن أنه «ضُبط أكثر من 400 بندقية»، متهماً المعتقلين بالتخطيط «لأعمال إرهابية» في فنزويلا. وقال كابيّو: «نحن نعلم أن حكومة الولايات المتحدة لها صلة بهذه العملية».

وأكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية اعتقال أحد عناصر الجيش الأميركي في فنزويلا، مشيراً أيضاً إلى «تقارير غير مؤكدة عن احتجاز مواطنين أميركيين آخرين». وأضاف أن «الادعاءات بتورط الولايات المتحدة في مؤامرة لإطاحة مادورو كاذبة بالمطلق»، مشيراً إلى أن بلاده «تواصل دعم حل ديمقراطي للأزمة في فنزويلا». ونفى مصدر في وزارة الخارجية الإسبانية، أمس الأحد، لوكالة فرانس برس، «مزاعم فنزويلا بأن مدريد متورطة في مؤامرة لزعزعة استقرارها».

وجاءت الاعتقالات وسط تصاعد التوترات بين فنزويلا وكل من الولايات المتحدة وإسبانيا بسبب الانتخابات الرئاسية المتنازع على نتيجتها. كما تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين فنزويلا وإسبانيا بشكل ملحوظ منذ الخميس الماضي، مع تصريحات وزيرة الدفاع الإسبانية مارغريتا روبلز التي وصفت فنزويلا بأنها «ديكتاتورية». وأعلن وزير الخارجية الفنزويلي إيفان غيل، مساء الخميس الماضي، استدعاء سفيرة بلاده في مدريد غلاديس غوتييريز «للتشاور» واستدعاء السفير الإسباني رامون سانتوس إلى مقر الخارجية الجمعة الماضي.

وتزامنت تلك التصريحات مع استقبال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز مرشحَ المعارضة الفنزويلية إدموندو غونزاليس أوروتيا، الذي وصل إلى إسبانيا في 8 سبتمبر/أيلول الحالي، بعد فراره من فنزويلا حيث صدرت بحقه مذكرة اعتقال. وتطالب إسبانيا، على غرار كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، السلطات

> اتهمت كراكاس المعتقلين بـ«التخطيط لأعمال إرهابية»

في فنزويلا بنشر محاضر مراكز الاقتراع. وأعلن المجلس الانتخابي الوطني الفنزويلي أن مادورو نال 52% من أصوات المقترعين في الانتخابات الرئاسية. لكن محاضر نشرتها المعارضة استناداً إلى مدققيها أفادت بأن مرشحها إدموندو غونزاليس أوروتيا حصل على أكثر من 60% من الأصوات.

وفي ظل عدم نشر السلطات الفنزويلية محاضر مراكز الاقتراع وتفاصيل النتائج، ترفض دول الاتحاد الأوروبي حتى الآن الاعتراف بفوز مادورو، في حين اعترفت واشنطن بغونزاليس أوروتيا رئيساً. كما تدور حرب كلامية بين فنزويلا والولايات المتحدة التي أعلنت، الخميس الماضي، فرض عقوبات على 16 شخصاً مقربين من مادورو بتهمة «عرقلة» الانتخابات الرئاسية.

وندد فنزويلا بالعقوبات ووصفتها بأنها «جريمة عدوان»، ومنح مادورو أوسمة لأربعة ضباط عسكريين من بين المستهدفين بالعقوبات. وكانت تظاهرات معارضة قد خرجت بعد إعلان إعادة انتخاب مادورو، ما أدى إلى مقتل 27 شخصاً وجرح 192 واعتقال نحو 2400، بحسب مصادر رسمية. ودعت زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو، مساء السبت، إلى التظاهر مجدداً في 28 سبتمبر الحالي رفضاً لإعادة انتخاب مادورو لولاية ثالثة.

(فرانس برس)

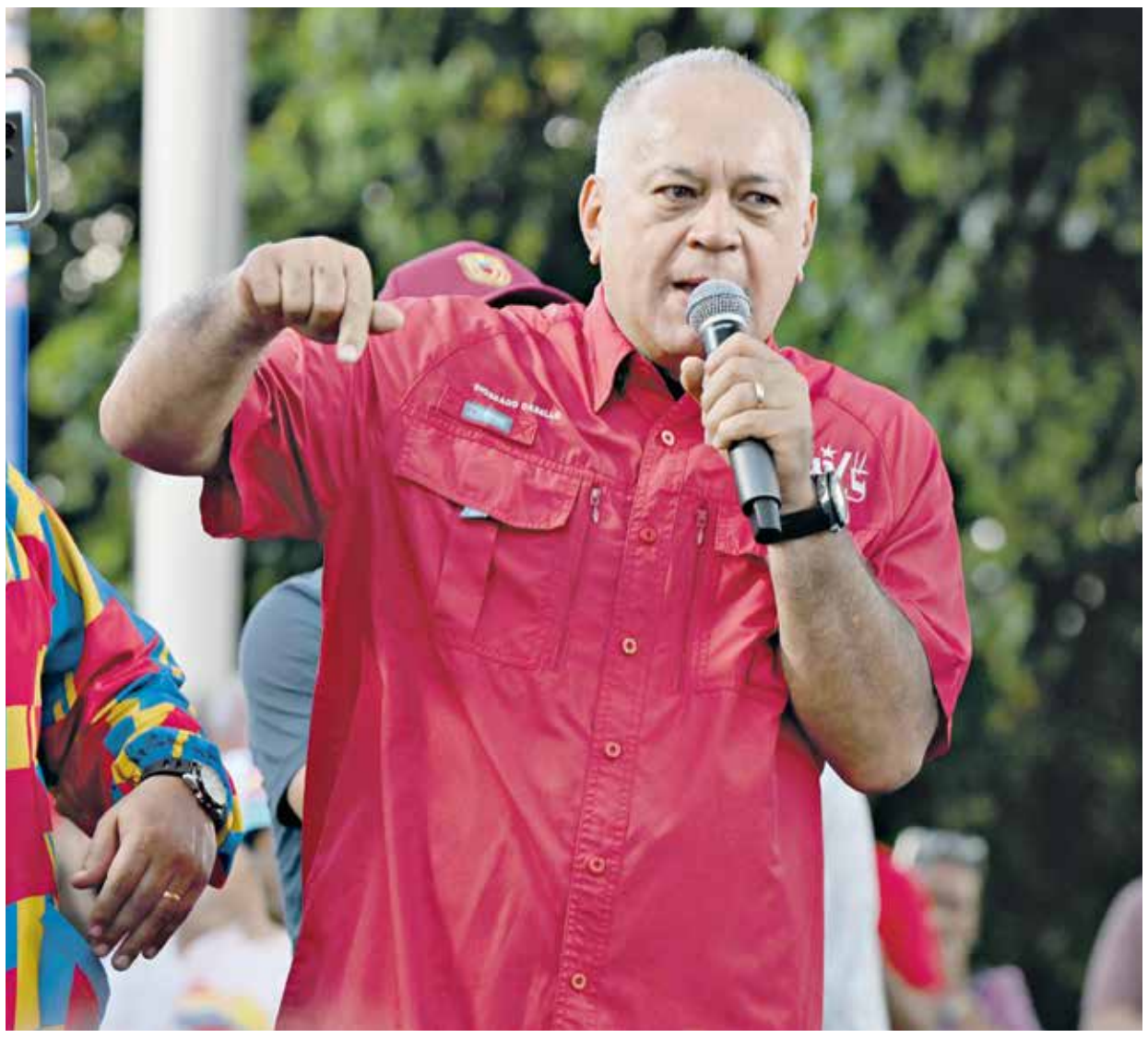

كابيّو في كراكاس، 17 اغسطس 2024 (الفريدو لاسري/Getty)

أوكرانيا

مباحثات لضرب العمق الروسي

اتهم وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي، أمس الأحد، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بـ«التبجّح»، بعدما حذر من أن السماح لأوكرانيا باستخدام صواريخ بعيدة المدى لاستهداف العمق الروسي من شأنه أن يضع حلف شمال الأطلسي (ناتو) «في حالة حرب» مع موسكو. وقال لامي لشبكة بي بي سي: «أعتقد أن ما يقوم به بوتين هو ذر للرماد في العيون»، مضيفاً: «هناك كثير من التبجّح. هذا هو أسلوب عمله. إنه يهدّد بالدبابات، يهدد بالصواريخ، يهدد بأسلحة نووية». وقال لامي «لا يمكن أن نسمح لفاشي إمبريالي بأن يخرجنا عن المسار الصحيح، في حين يريد في الواقع التدخل في الدول كيفما يشاء». وأضاف «إذا تركناه (بوتين) في أوكرانيا، فصدقوني أنه لن يتوقّف عند هذا الحد». وأوضح لامي أن المحادثات بين رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر والرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بشأن إمكانية استخدام صواريخ بعيدة المدى، ستتواصل خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في وقت لاحق من الشهر الحالي.

ومنذ أشهر، يطالب زيلينسكي بالسماح باستخدام صواريخ ستورم شادو البريطانية وأتاكمس الأميركية، لضرب أهداف في العمق الروسي. وأرجأ بايدن وستارمر قراراً بهذا الشأن خلال لقائهما، الجمعة الماضي. وكانت صحيفة صنداي تايمز البريطانية، ذكرت أمس الأحد، أن وزراء الدفاع السابقين من حزب المحافظين، غرانت شابس، وبن والاس، وغافين ويليامسون، وبيني موردونت وليام فوكس، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأسبق بوريس جونسون، حثوا ستارمر، المنتمي إلى حزب العمال، على السماح لأوكرانيا باستخدام صواريخ بعيدة المدى داخل الأراضي الروسية حتى بدون دعم الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أنهم حذروا ستارمر من أن «أي تأخير إضافي سيشجع الرئيس بوتين».

من جهتهم، أفاد مسؤولون أوكرانيون، مساء السبت الماضي، بأن بلادهم جاهزة لتعزيز إنتاجها المحلي من الأسلحة، لكنها تعاني قيوداً تمويلية، مطالبين بزيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع صناعة السلاح في أوكرانيا. وقال أوليكساندر كاميشين، مستشار الرئيس الأوكراني للشؤون الاستراتيجية، خلال مؤتمر في كييف «في هذه المرحلة، القيود لا تكمن في قدرات الإنتاج، بل في التمويل». وأضاف: «كل منشأة إنتاج تقول لنا: بإمكاني فعل المزيد، كل ما أحتاج إليه هو التمويل المناسب».

وأوضح لوكالة فرانس برس أن أوكرانيا لديها قدرة إنتاج تعادل 20 مليار دولار، لكنها لا تستطيع سوى تأمين تمويل يبلغ 7 مليارات دولار من ميزانيتها الخاصة. كما قال وزير الدفاع الأوكراني رستم عمروف في المؤتمر نفسه إن «الإنتاج صعب بوجود المال، لكنه مستحيل بدونه، ولهذا السبب نشجع الاستثمار في قطاعي الدفاع والأمن». واقترح وزير الدفاع الأميركي الأسبق ديفيد بترايوس، حلاً يتلخص في استخدام بعض الأصول الروسية المجمدة، والتي تبلغ قيمتها 300 مليار دولار.

بدورها، نقلت وكالة تاس الروسية للأنباء، أمس الأحد، عن وزارة الدفاع الروسية قولها إن مجموعتين من القاذفات الاستراتيجية أجرت طلعات تدريبية فوق المياه المحايدة لبحر تشوكشي وبحر شرق سيبيريا، في إطار مناورات أوشن 2024. وتضمنت مهمة كل مجموعة محاكاة ضربات جوية باستخدام صواريخ كروز تطلق من الجو ضد «منشآت حيوية يفترض أنها معادية». ومناورات أوشن 2024 هي الأكبر منذ الحقبة السوفييتية (1917 . 1991) وتنتهي اليوم الاثنين، عبر منطقة شاسعة تشمل أجزاء من المحيط الهادي والمحيط المتجمد الشمالي والبحر المتوسط وبحر البلطيق وبحر قزوين.

ميدانياً، أفاد مسؤولون أوكرانيون، أمس الأحد، بمقتل شخصين في هجوم صاروخي على مدينة أوديسا الساحلية، في حين أعلنت القوات الجوية الأوكرانية أنها أسقطت 10 من أصل 14 مسيرة وصاروخاً من أصل ثلاثة أطلقتها روسيا خلال ليل السبت . الأحد.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

وارسو على خط التجنيد

أعلن وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي، أن بلاده تؤيد وقف الإعانات الاجتماعية للرجال الأوكرانيين المؤهلين للتجنيد، من أجل حثهم على العودة إلى بلادهم والانخراط في صد الغزو الروسي. واقترح «وقف مدفوعات الضمان الاجتماعي للأشخاص المؤهلين للتجنيد في أوكرانيا». وصدرت تصريحات سيكورسكي خلال مؤتمر في كييف الجمعة، لكن المؤتمر حظر نشرها حتى مساء أول من أمس السبت، لأسباب أمنية.

من القصف الروسي لمدينة أوختيركا، الجمعة الماضي (أندري ميخيف/Getty)

متابعة

خفر سواحل فيليبينيون بمياه سابينا، أغسطس الماضي (جام ستا روزا/فرانس برس)

مانيلا باقيةٌ في بحر الصين

أكدت الفيليبين، أمس الأحد، أن خفر سواحلها سيحافظون على وجودهم في مياه جزر سابينا ببحر الصين الجنوبي، المتنازع عليه بين الصين وعدد من دول الجوار، من بينها الفيليبين، وذلك على الرغم من سحب مانيلا سفينة لخفر السواحل، أكدت أمس أنها ستستبدلها بأخرى، وذلك وسط توتر مع بكين مرتبط ببحر الصين الجنوبي. وقالت الفيليبين، أمس، إنها سترسل سفينة إلى جزر سابينا لتحل محل سفينة لخفر السواحل عادت إلى الميناء أمس، بعد مهمة استمرت خمسة أشهر منذ إبريل/نيسان الماضي، في المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، في خطوة من المرجح أن تغضب بكين. وقال متحدث باسم المجلس المعني بشؤون الملاحة البحرية في الفيليبين: «عادت السفينة بي أر بي تيريسا ماغبانوا إلى مينائها الأصلي. ستتولى سفينة أخرى المهمة على الفور، بالتأكيد سنحافظ على وجودنا هناك». وقالت رئاسة المجلس في بيان إن «خفر السواحل وأصولاً عسكرية أخرى ستستمر في الدفاع عن سيادتنا» في المنطقة.

وكانت بكين قد طالبت مانيلا بسحب سفينة خفر السواحل، مضيفة أنها «جانحة بشكل غير قانوني» عند الجزر المرجانية. وتطالب الصين بالسيادة على تلك الجزر في إطار مطالبات أوسع نطاقاً بالسيادة على أغلب بحر الصين الجنوبي، فيما ترسل مانيلا خفر سواحلها للتشديد على مطالبتها بالسيادة على المنطقة في مواجهة بكين. وتعليقاً على إعلان الفيليبين الإبقاء على خفر سواحلها في المنطقة، اعتبر متحدث باسم خفر السواحل الصيني في بيان أمس، أن «تصرفات الجانب الفيليبيني انتهكت بشكل خطير السيادة الصينية في المنطقة». وكانت بكين ومانيلا قد تبادلتا الاتهامات في شهر أغسطس/آب الماضي، بتعمد التصادم بين السفن بالقرب من سابينا، وذلك بعد فترة وجيزة من التوصل إلى اتفاق بشأن مهام إعادة إمداد لسفينة تابعة للبحرية الفيليبينية في موقع آخر. وبينما أكد المتحدث باسم حرس السواحل الصيني اصطدام سفينة فيليبينية «عمداً» بسفينة صينية، قال المتحدث باسم خفر السواحل الفيليبيني إن سفينة صينية هي التي «صدمت بشكل مباشر ومتعمد» السفينة تيريسا ماغبانوا البالغ طولها 97 متراً.

وتقع شعاب سابينا على بعد 140 كيلومتراً من السواحل الفيليبينية و1200 كيلومتر من جزيرة هاينان الصينية. وتطالب الصين بالسيادة على معظم مساحة الممر المائي الحيوي للاقتصاد، رغم مطالب مشابهة لدول مجاورة وصدور قرار من محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام 2016 اعتبر أن مطالب بكين لا تستند لأساس قانوني. ويسود التوتر بين الصين وخصومها الغربيين، بشأن ممر بحر الصين الجنوبي، الذي تعتبره الولايات المتحدة وحلفاؤها حيوياً، وكذلك مضيق تايوان الاستراتيجي، وسط تأكيد غربي على أهمية الملاحة فيهما. وكانت وزارة الدفاع الصينية أول من أمس السبت، أعلنت أيضاً، معارضتها الشديدة لأفعال دول أخرى تهدف إلى استفزاز بكين أو إلحاق الضرر بسيادة الصين تحت ذريعة «حرية الملاحة»، وذلك رداً على إبحار سفينتين حربيتين ألمانيتين عبر مضيق تايوان يوم الجمعة الماضي.

(رويترز، فرانس برس)